



The Forgotten Holocaust  
برقة اليهود في كوستا ريكا  
1934 - 1930

معتقلات الإبادة في برقة  
ثاني أكبر معتقل إبادة في العالم

تمهيد: فرج نجم

ترجمة: يونس فنوش

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri



اسم الكتاب: برقة الهولوكوست المنسي (تقرير حول المعتقلات في برقة عام 1932م)

المؤلف: حكومة برقة الإيطالية

الإيداع: دار الكتب الوطنية / بنغازي - ليبيا

الوكالة الليبية لترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية / بنغازي - ليبيا

البريد الإلكتروني: nat\_lib\_libya@hotmail.com

ردمك ISBN 978-9959-9755-3-9

رقم الإيداع القانوني: 2023 / 608

جميع حقوق الطبع والاقتباس والترجمة من هذه الطبعة الأولى محفوظة

لمركز بناء السلام وإدارة الأزمات.



مركز السلام  
Salam Centre  
بنغازي - Benghazi

# حكومة برقة (الإيطالية)

مديرية إقليم بنغازي

تقرير حول المخيمات (المعتقلات في برقة)

28 يوليو 1932م

ترجمة: الدكتور يونس عمر فنوش

تقديم: الدكتور فرج عبد العزيز نجم

**Cyrenaica: the forgotten Holocaust**

Trans. Younis Fannush

Forword: Faraj Najem

## الناشر



مركز السلام  
Salam Centre  
بنغازي - Benghazi

## بالتعاون

مع مكتب ضريح عمر المختار



2023م

## ليبيا

محتويات إضافية مع التقرير بعضها مرفقة:

- 1- مخطط نموذج المخيمات
- 2- 32 صورة فوتوغرافية مقاس 13×18
- 3- 4 صور بانورامية.

28 يوليو 1932م

## تقديم وتمهيد

حمداً وصلوة وسلاماً .. وبعد،

يتجدد الوجد الليبي بتعدد المآسي والويلات التي مر بها عبر العصور، ولعل أسوأها إبان التجربة الفاشلة التي قامت بها إيطاليا لاستعمار هذه الرقعة الجغرافية التي رأت فيها سهولة ويسراً في بادئ الأمر. ولكن بعد مقاومة شعبية عنيفة على مدار عقدين من الزمن بدأت تفكر في كيفية القضاء على هكذا ممانعة، فتبنى عتاة الطليان مقولة؛ لا نملك لكم إلا إحدى الثلاث: الإعدام رمية برصاص بنادق جنودنا، أربعة أمتار فوق الأرض، أي المشانق، والسفن الراسية في الميناء، أي النفي إلى الجزر النائية في الأرخبيل الإيطالي. وأكد هذه الوحشية والطغيان المؤرخ الإيطالي انجلو ديل بوكا عندما قال: لم يحدث في أي مستعمرة إيطالية أخرى حجم الاضطهاد والقمع الذي شهدته برقة .. قوامه التطهير العرقي.

وعلى الرغم من نصب المشانق وفتح المعتقلات والسجون، وعزل النجوع والأرياف والمدن عن المجاهدين، وعلى الرغم من إحاطة الأهالي بالأسلاك الشائكة المكهربة، وعلى الرغم من استعمال الطائرات والمدافع والقنابل ذات الغاز السام المحرمة دولياً، وبصرخات كررها الحاكم العام لليبيا الجنرال بياترو بادوليو بكل ثقة وتأكيد الذي قال: سأدمر كل شيء ... الرجال والمصالح. وعلى الرغم من كل ذلك لم يرضخ سكان برقة قيد أنملة، ووقفوا

في وجه ردولفو غراتسياني، وجيوشه المرتزقة التي أتى بها من إريتريا والصومال، عدا الإيطاليين أنفسهم.

عليه ... وفي تقديري كانت هذه الفاجعة الجبابة التي لم نتوقعها، اختارها لنا الطليان، حكومة وارتضتها النخب والعوام، ألا وهي معتقلات الموت وتوحش الإنسان على أخيه الإنسان لتصاحب التبشير بجعل ليبيا الشاطئ الرابع لمملكة إيطاليا في عهد الفاشيست.

هذه المعتقلات التي سبقت الهولوكوست التي نصبها الألمان النازيون لليهود، وإن اختلفت في وحشيتها، ولكن رأى فيها الألمان الحل الأمثل لليهود والغجر وغيرهم للتخلص منهم بالجملة. وقد نوهت على ذلك منذ عام 1999م، وقلت بأن ألمانيا الهتلرية تعلمت نجاعة المعتقلات الفظيعة من إيطاليا الموسولونية. لقد لامست المعتقلات الوجدان البرقاوي، على وجه الخصوص، وخذشت كبرياءه، في حين أن عمليات النفي طالت أقاليم ليبيا الثلاثة. وكان لهذا التقرير الداخلي الأثر الأعظم في كشف خفايا وأسرار ذلك التوحش، والإشارة إلى مجموعة من التفاصيل أهمها ما استتجناه بعد ترجمة هذا التقرير الرسمي المهم، وترسيم خارطة المعتقلات في برقة كالآتي:

أولاً هذه كانت سياسة دولة إيطاليا من أعلى الهرم السياسي الإداري، وهذا ما وصل إليه كثير من المؤرخين الإيطاليين المنصفين في الوثائق التي جمعوها عن تلك الجرائم، واستخلصوا في أن صاحب الفكرة هو بادوليو في مراسلاته السرية مع وزير المستعمرات دي بونو ومن ثم نفذها بوحشية السفاح

غراتسياني، للتخلص من الفائض السكاني من الفقراء والمعدمين خاصة من صقلية في سياسة ممنهجة بإخلاء المناطق الخصبة من أهلها المغضوب عليهم وإحلال بديل عنهم أولئك غير المرغوب فيهم من ضعاف إيطاليا.

ثانياً أن عدد المعتقلات وصل إلى تسعة عشر (19) معتقلاً، وليس كما كان متداولاً، وإن تفاوتت وحشيتها، ولكن لا تلغي حقيقة كونها جريمة وعاراً إيطالياً.

ثالثاً أن عشرة (10) منها في داخل وعلى تخوم مدينة بنغازي، وهذه لها دلالة على دور ومكانة هذه المدينة، وكما سيتجلى عبر الأزمنة فيما بعد.

رابعاً لم تكن المعتقلات فقط للنيل من المجاهدين وعائلاتهم وكسر عزيمتهم في الجهاد والتحدي، بل قصدت لمن تكتب له الحياة أن يفسد أخلاقياً، فقد أخبرني البعض نقلاً عن عاصروا، وعاشوا تلك المحنة بأن خيام المعتقلين كانت متراسة ومتلاصقة بعضها ببعض، حتى أن الخيمة الواحدة لم تكن مستقلة بأوتادها، بل تربط الخيمة بأختها، ولا تترك مجالاً بين الاثنتين مما كشف عورات الناس وحرّمهم شيء من الخصوصية التي يحتاج المرء في قضاء حاجاته في حياء. وهذه كانت مقصودة وخاصة أن المعتقل ضج بكثير من النساء اللاتي فقدن بعلوهن وأولياء أمورهن في الحرب، وأصبحن بلا راع ولا كفيل، والمبتغى أن تمنح الفرصة لمن تسوّل له نفسه من الضعفاء وعديمي الوازع الديني والأخلاقي من النيل من النساء لكي تنفضي الرذيلة بينهم، كما فعلوا في القرن الأفريقي عندما ترك الطليان خلفهم الآلاف من الأطفال غير الشرعيين خاصة من أمهات مسيحيات من نساء إريتريا، وكان الرجاء في

ليبيا نفسه، عسى ولعل أن ينتج عن ذلك أبناء سفاح لإفساد المجتمع الطاهر  
المجاهد الذي لم يستطيعوا كسره بالحديد والنار.

وعلى الصعيد الشخصي فعائلتي قد مسها الضر من حيث لا تدري، فوالدي  
رحمه الله أخبرني عن معتقل سيدي خليفة، الذي عرف محلياً بـ حزينه،  
على مسافة 18 كم شمال (شرق) وسط المدينة، وكيف عانى كطفل من الجوع  
والأمراض والحشرات العالقة بجسمه كدبيب القمل والبق على جسده الهزيل،  
وكيف فقدت أمه (سعيدة) بصرها في ذاك المعتقل، وهي المرأة التي جاءت  
نازحة من أقصى الغرب الليبي، تحديداً من منطقة سيلين غرب مدينة الخمس،  
بعدما احتلت تلك المناطق، وكيف عاقبهم الفاشيست بالحجر عليهم جزاء  
مشاركتهم ودعمهم لحركة المقاومة.

**ختاماً** أحيي وأشكر الدكتور المبروك سلطان الذي كان له الفضل في تزويدي  
بنسخة إلكترونية من هذا التقرير، وكذلك الدكتور يونس فنوش الذي ترجمها  
بإتقان في وقت قياسي.

**فرج عبد العزيز نجم**

26 أغسطس 2023م

مركز السلام - بنغازي

## تقرير حول إنشاء وإدارة مخيمات الأهالي

### في منطقة المتصرفية الإقليمية في بنغازي

بعد توليه مهمة حاكم برقة، وبهدف القضاء على ممارسات قطع الطريق، اتخذ سيادة نائب الحاكم، من بين أولى قراراته، تجميع السكان المنتشرين في كل أنحاء المستعمرة في نقاط تتيح الإشراف المباشر والدقيق، إلى جانب الرقابة المستمرة على الأهالي، مع الأخذ في الاعتبار إمكانات توفر المياه والزراعة والبنية التحتية، التي يمكن أن تتيحها تلك المراكز. كما قررت الحكومة ترحيل السكان المقيمين في الجبل كي يجمع أكبر عدد منهم في تجمعات مناسبة في الأراضي الواقعة في حدود هذه المتصرفية، بهدف وحيد هو الحيلولة دون أي اتصال لهم بجماعات قطاع الطرق الذين يدعمهم السكان أنفسهم، سواء برضاهم أم بغير رضاهم، ويهيمنون على أراضي المستعمرة كلها، ما يعطي الانطباع بوجود خطر مستمر سواء على الأرواح أو الممتلكات، وأدى إلى التوقف شبه التام لكل ما كان يوجد من تجارة وحركة تنقل واتصالات .. إلخ، وبعبارة واحدة الحياة المستقرة في المستعمرة. وقد أدى تجميع السكان إلى إنشاء مخيمات، ذات تنظيم داخلي يناسب تماماً الهدف الذي أنشئت من أجله. ولهذه المخيمات تم اختيار النموذج الكلاسيكي للمخيم الروماني (castrum)، مع العناية بأن يجمع في كل مربع من المخيم نفسه كل السكان الذين ينتمون إلى القبيلة نفسها.

ليس هذا فقط من أجل تجنب الاضطراب الذي تؤدي إليه بالضرورة عملية الخلط، ولكن أساساً من أجل توفير سهولة أكبر في الإشراف والتحكم، سواء فيما يتعلق بالقبيلة كلها، أو بالأفراد. وكان من شأن وجود نظام لأماكن محمية بسياج حول كل مخيم، مع وجود ممر في كل جانب، يخضع بشكل دائم لمراقبة جنود الجيش، أن يساعد على تجنب أي محاولات غير نظامية للابتعاد، وفرض النظام على الحركة داخل المخيم.

فيما يتعلق بالنظام الداخلي سوف يعين رئيس للمخيم، يختار من بين الموظفين المحليين العاملين في خدمة الحكومة، الذين ثبتت كفاءتهم وإخلاصهم. هذا الرئيس يتولى إدارة المخيم، وللقيام بذلك له الاستعانة برؤساء المربعات، الذين يتحمل كل منهم مسؤولية الإشراف على مربع كامل. ولهؤلاء دورهم الاستعانة برؤساء الصفوف الذين تقع عليهم مسؤولية الرقابة المباشرة على الأشخاص الذين يقيمون في الخيام الواقعة في نطاق مهمتهم. ومن ثم فرئيس الصف مسؤول عن أية غيابات قد تحدث في صفوف الأشخاص الواقعين تحت إشرافه ومسؤوليته، ومن أجل هذا عليه أن يجري تنميماً، مرة في اليوم على الأقل، على كل الأشخاص الواقعين في صفه، والتبليغ الفوري عن أية غيابات قد تحدث. وله أيضاً أن يقوم بزيارات للتفتيش داخل الخيم، لكي يتأكد بنفسه من وجود أو عدم وجود أسلحة وذخائر، أو أشخاص من خارج المخيم.

أي جديد يحدث خلال اليوم يجب أن يقوم رؤساء الصفوف بالتبليغ عنه إلى رؤساء المربعات، الذين عليهم أن يبلغوه إلى رئيس المخيم، الذي عليه أن

يبلغه فوراً إلى السلطة السياسية المحلية، التي تمارس بدورها، بواسطة الأجهزة التابعة لها، على نحو متواصل، الرقابة على العاملين من الأهالي لديها، الذين يختارون كما سلفت الإشارة من بين الأشخاص الذين أثبتوا إخلاصهم، وكانوا قد قاموا بالخدمة العسكرية، أو قدموا خدمات متميزة للحكومة.

وكان يسمح لسكان كل مخيم، لغرض العمل أو لأي أسباب أخرى مقبولة، الخروج من المخيم بناء على تصريح بذلك من السلطة المحلية للحكومة، التي تصدر تصاريح خاصة مدونة على كتيبات الهوية. في حالة مخالفة التصريح، أو تجاوز المدى المسموح به للابتعاد عن المخيم على السلطات المحلية أن تبلغ على الفور هذه المتصرفية، التي تصدر فوراً وأمرها بالقبض على المخالفين، والتبليغ عنهم لدى المحكمة الخاصة أو معاقبتهم وفق التدابير المقررة في نظام الشرطة في ليبيا.

وكان ينبغي أن تجمع الحيوانات الخاصة بسكان المخيم، عند مغرب كل يوم، داخل المخيم الخاص بهم، في أماكن محددة بين أول صف في كل مربع والسياح. وعند الفجر ترسل الحيوانات إلى المرعى في مناطق محددة، برفقة الرعاة التابعين للملاك، تحت إشراف وحماية جنود وحدة الشرطة غير النظامية، أو كتائب الجيش. كل من يتجاوز بحيواناته حدود المنطقة، وبذلك يبتعد عن حدود المراقبة، يجب أن توقع عليه عقوبات محددة، مثل دفع غرامة مناسبة، ولا يستبعد العقوبات التي تتمثل في مصادرة كل أو جزء من الحيوانات عند تكرار المخالفة.

بناء على هذه المبادئ الأساسية التي تضمنتها الأوامر الصادرة بتاريخ 27 يونيو 1930م، تنفيذاً للتدابير الضريبية التي اتخذتها الحكومة، بدأت هذه المتصرفية في تجميع الأهالي المنتشرين في الأراضي الخاضعة لها، وكلهم ممن ينتمون إلى قبيلة العواقير، وفي الوقت نفسه شرعت في الأعمال التمهيدية في مراكز ومحلات محددة لاستقبال السكان الذين كانوا متجهين من الجبل نحو الساحل جنوب بنغازي.

في بداية هذه الحركة شملت هذه المتصرفية، التي عرفت باسم العواقير، ثلاثة وفود هي: توكرة، الأبيار، سلوق. وبعد ذلك، ومن أجل توحيد المسؤولية بناء على القرار الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1929م، تم إيقاف العمل بنظام متصرفيات المدن، التي اتخذت بعد دمجها بمتصرفية العواقير اسم المتصرفية الإقليمية لبنغازي، مع المحافظة على التقسيمات المحلية.

أنشئ أول تجمع في دريانة حيث حشد سكان توكرة وبرسس والمبني. ولأنه كان مهياً للإخلاء من السكان جرى استثناء يسير لمركز توكرة، حيث بقيت، تحت الإشراف المباشر للسلطة المحلية، عائلات الأهالي المستخدمة من قبل مستعمرة (fascio milanese)، أو يقومون بأعمال زراعية، أو إدارة مرافق عامة.

وكان يوجد في توكرة آنذاك 1500 نسمة، كلهم من العواقير، من قبيلة البراغثة، ومن قبيلة العوامة (مرابطين).

ومن برسس رحلت قبائل العبادلة، وعائلتا دینال والغزال. ومن المبني قبائل عبادلة البيض وإبراهيم (سديدي). ومن دريانه رحل الخفيفات والفوارس وعائلة عازة (hazza). وفي دريانه أيضاً تركت العائلات التي كانت تمتلك مزارع وبساتين.

في 4 يوليو 1930م بدأت تجمعات الأهالي التي تم حشدها بهذه الطريقة المسيرة من دريانه نحو قمينس، سالكين الطريق: دريانه - سيدي منصور - بنينا - النواقية - حوش القطعان - قمينس. استمرت المسيرة مدة 12 يوماً. وتم نقل الأمتعة بواسطة قافلة من 2000 جمل، جلبت لهذا الغرض من سلوق. وكانت حيوانات الأهالي، باستثناء تلك المستخدمة لأعمال الفلاحة، تتبع أصحابها. وإجمالاً تعلق الأمر بحوالي 6000 رأس. وبعد استراحة لبضعة أيام في قمينس، استؤنفت المسيرة نحو سلوق، التي تم اختيارها كمقر نهائي، حيث وصلت القافلة برجالها وإبلها وحيواناتها في أوائل شهر أغسطس. وقد تمت المسيرة من دريانه حتى سلوق بانتظام صحبة جنود من الفرقة الثانية الأريترية يتولون أعمال المراقبة الليلية والحماية. ولم يكن يسمح بأي تأخير خلال مراحل المسيرة، وكل من يتأخر يتم إعدامه على الفور. وكان هذا الإجراء القاسي يتخذ عند الضرورة، حسب كل حالة على حدة، بالنظر لما كان عليه الأهالي من عناد وتمرد، بسبب إجبارهم على ترك أراضيهم وممتلكاتهم. وحتى الحيوانات، التي بسبب الإنهاك والإجهاد لم تعد قادرة على مواصلة السير، كانت تعدم على الفور من قبل الجنود الفرسان من وحدة جنود الشرطة غير النظاميين، الذين كان واجبهم حمايتها والحفاظ

عليها. هذا الإجراء كان هو أيضاً ضرورياً لكيلا تترك الحيوانات متفرقة أو تقع في أيدي قطاع الطرق؛ بضع جماعات من هؤلاء كانت تتجراً على الاندفاع خلال مسيرة الترحيل حتى مشارف المستعمرات بأمل تجميع كل ما كان يتفرق من الحيوانات أو يترك لحاله. وكان هذا أملاً عابثاً يتم دائماً إجهاضه؛ إذ كانت الوحدات المكلفة بحماية خلفية المسيرة تجمع أي شيء يمكن أن يكون ذا فائدة.

بعد إخلاء هذه المراكز الصغيرة في توكرة والمبني ودريانة، تم التفكير في وضع نظام إداري للسكان الذين بقوا فيها بسبب عملهم في الزراعة. ولضرورات استراتيجية تم نقل توكرة مؤقتاً في سبتمبر 1930م إلى تبعية متصرفية الجبل. ونقل مقر الإدارة إلى بنغازي، تحت مسمى (إدارة بنغازي الكبرى/الخارجية).

وبهدف تأمين رقابة مؤكدة وفعالة اتخذ قرار بإبعاد العائلات من المساكن المنتشرة في هذه الوحدات، وإجبارها على العيش في خيام بنيت في مكان مسيج خاص. وهكذا جمعت المخيمات الصغيرة من دريانة وسيدي خليفة والكوفية، والمتوسطة مثل الأبيار وسواني الترية، والكبيرة مثل سلوق وسيدي .....

## إدارة بنغازي الكبرى/الخارجية

**معسكر دريانة:** يحتوي هذا المعسكر إجمالاً 276 خيمة. العناصر التي تشغلها تنتمي كلها إلى قبيلة العواقير، وتشمل القبائل التالية: خفيفات، ولها مائة وتسع خيم، (زيد zeid) لها 31 خيمة، إبراهيم لها 24 خيمة. وخصصت الخيم الباقية وعددها 102 لعناصر من الكراغلة (أصولهم من بنغازي)، وعناصر من طرابلس وبعض العناصر من الدرسة والمغاربة. وإجمالاً بلغ عدد الأهالي في المخيمات 1379 نسمة، مقسمين على النحو التالي: رجال 392، نساء 418، أطفال 276، طفلات 232. وفيما يتعلق بالعاية الصحية كان المخيم مزوداً بعيادة طبية وجراحية ممتازة، حديثة الإنشاء، مؤثثة بمعدات طبية وجراحية مناسبة بما يسمح بإجراء أي تدخل جراحي. ويعمل في هذه العيادة ممرض ذو كفاءة مؤكدة، يساعد الطاقم الطبي في هذه الإدارة في تقديم الخدمات الطبية الجراحية، ويبلغه يومياً بمستجدات الأحوال الصحية. يقوم بالإشراف على النظام العام ضابط صف من سلاح (cc.rr.)، يقدم تقارير يومية إلى المفوض الإقليمي، الذي يبلغها بدوره إلى هذه الإدارة.

**معسكر سيدي خليفة:** يضم 227 خيمة من القبيلة نفسها (العواقير)، وفيه توجد 87 خيمة لعائلة نجم، و36 لقبيلة العريبات، و44 لقبيلة ماضي، و17 خيمة لعناصر من فزان. الخيم الثلاث والأربعون الباقية تضم عناصر من جماعات أخرى وبالتحديد من البراعصة والدرسة والمرابطين والعرفة والعبيد الذين نزحوا منذ زمن بعيد عن جماعاتهم الأصلية، واستقروا لأسباب تتعلق

بالزراعة في هذه المحلات. وإجمالاً يضم المخيم 939 شخصاً، وبالتحديد: 318 رجلاً، و309 امرأة، و171 طفلاً، و141 طفلة.

هنا أيضاً توجد عيادة طبية وجراحية ممتازة، مؤتثة تأثيثاً فاخراً، يشرف عليها ممرض يساعء الطاقم الطبي لهذه المتصرفية، في زيارته اليومية تقريباً، ويحيطه علماً بالحالة الصحية العامة في ذلك المركز. أما الإشراف والإدارة في هذا المركز فيتولاها ضابط صف من الجيش، كما هو متبع في معسكر دريانه.

**معسكر الكوفية:** يقع في جنوب المستعمرة الزراعية الأخيرة والطريق المعبءة التي تؤدي إلى المرج وتبعد عنها بحوالي نصف كيلومتر. يقع حول مقر المحطة (CC.RR.) المشار إليها. ويمكن الوصول إليه عبر طريق تتفرع من الطريق المذكورة آنفاً. هذا المعسكر لا يضم سوى 163 خيمة، ويسكن فيها أهالي من قبيلة العواقير، وبالتحديد: 68 براغثة، 72 نجم، والباقون 28 خيمة تضم عناصر من قبيلة العرفة والعبيد والحاسة. وبلغ إجمالي السكان في هذا المخيم 573، وبالتحديد 195 رجال، 114 نساء، 144 أطفال، 122 طفلات.

وفي الكوفية أيضاً يوجد نفس التنظيم للخدمات الصحية الموجود في المخيمين المذكورين. العيادة الصحية الممتازة، يتولى الخدمة فيها ممرض مؤهل، وتتم بشكل متواصل وفعال العناية الصحية والإشراف العام من قبل ضابط صف من الجيش الذي يتولى قيادة الموقع.

**مخيم القوارشة:** يتكون من 140 خيمة، بها 634 شخصاً، كلهم من بنغازي. يقع حول مقر المحطة (CC.RR.) المشار إليها، التي يتولى قائدها النظام والمراقبة. المخيم محاط بسياج شبيه بذلك الموجود حول المخيم كله، ويحمي النقطة الصغيرة نفسها. ويختلف عدد سكان القوارشة ويتراوح خلال السنة بين فترتين: فترة الحرث والبذر، والفترة التالية وهي فترة الحصاد. في هاتين الفترتين يتجاوز عدد السكان ضعف العدد المحدد، إذ إن كثيراً من الأهالي المقيمين في بنغازي، نظراً لقرب ذلك المركز، يتجهون إليه لبذر الحبوب في تلك المنطقة، ثم يعودون إلى المدينة بعد انتهاء العملية، كي يعودون إليه في فترة الحصاد، ولا يبقون إلا الوقت الضروري لذلك. ويوجد في القوارشة عيادة ممتازة، هي الأفضل من حيث المساحة، لخدمة الأهالي في منطقة بنغازي الكبرى / الخارجية. وهي من حيث التجهيز مماثلة للعيادات الأخرى. وقد كلف بإدارة عيادة هذه المتصرفية طبيب يساعده ممرض جيد. كما توجد أيضاً مدرسة يتردد عليها سنوياً حوالي 60 تلميذاً، بين إيطاليين وأهالي، يديرها معلم إيطالي، يساعده نائب مدير ليبي، فيما يتعلق باللغة العربية. ومرفق بالمدرسة صالة ألعاب رياضية متواضعة، مع حديقة صغيرة مخصصة لدروس في مبادئ البستنة.

وحيث إن القوارشة منطقة زراعية، توجد بها أراض مملوكة لشركة الاتحاد الزراعي الإيطالية العربية (U.C.I.A.)، وتقيم بها عدة عائلات من سكان المدن، فقد أنشئت بها، برعاية الشركة نفسها، منذ سنوات عديدة، كنيسة صغيرة، تقام فيها الصلاة كل يوم أحد. وبالنظر إلى عدد الشبان الإيطاليين

فقد أنشئ حديثاً قسم لـ (O.N.B.E) للصغار الإيطاليين يديره المعلم نفسه في المدرسة الابتدائية. وتتماس القوارشة مع خط السكة الحديدية (بنغازي-سلوق)، إلى جانب طريق بري معبد.

**مخيم سواني الترية:** هو الأكبر في منطقة بنغازي الكبرى/الخارجية. يضم في الحقيقة 565 خيمة، مقسمة على النحو التالي: عواقر (إبراهيم، سديدي، مطاوع) 165 خيمة. مغاربة (رعيضات، أولاد شامخ) 144 خيمة، براعصة 40 خيمة، درسة 73 خيمة، طرابلسية 31 خيمة، مرابطين تابعين للمغاربة 31 خيمة، عرفة 19 خيمة، مسامير (نجاجرة Negiagiaera) 21 خيمة، وعناصر من قبائل مختلفة (surgiaber، كراغلة، زليتن ومصراتية) 51 خيمة. بعدد يبلغ 815 رجلاً، 672 امرأة، 431 طفلاً، 417 طفلة. وبإجمالي 2368 نسمة.

يقع المخيم إلى الشرق من نقطة (RR.CC.) ضئيلة الحجم والمركز الصغير. وقد تركزت المصروفات العمومية في تلك التي صرفت على إعادة تفعيل النقطة الصغيرة، التي شيدت خارجها العيادة الطبية مع مسكن للممرض. وكانت التكلفة الإجمالية 42.000 ليرة. وبمبادرة من السكان أنفسهم تم العام الماضي جمع مبلغ 8.000 ليرة كمساهمة لبناء مسجد. وما زالت المعاملة قيد الإنجاز لدى الحكومة. أما العيادة الطبية فمثلها مثل بقية العيادات المشابهة مجهزة تجهيزاً ممتازاً بمواد ومعدات طبية. أما الإشراف على السكان فيقوم به قوات الجيش (RR.CC.).

وبالنسبة لكل المخيمات المذكورة التابعة لمتصرفية بنغازي الكبرى/الخارجية لم يتم تحميل أي مصروفات عمومية لغرض الترميم أو التحسين، باستثناء بناء العيادة الطبية في دريانة، الذي قامت به النقطة المصغرة في سواني الترية، إضافة إلى المصروفات التي طرأت من أجل التجهيز المناسب للعيادات الطبية كلها. أما مصاريف الصيانة الدورية للمباني العامة فقد خصصت بالقدر الضروري المعتاد، في حين خصصت مصاريف أكثر للمنشآت الصحية لغرض العناية بالصحة العامة، التي كانت في عموم المتصرفية وما زالت جيدة، اللهم إلا إذا ظهرت حالات عدوى، وهذا يتوقف على الحياة التي يمارسها السكان من جهة، ومن جهة أخرى على إجراءات النظافة التي كانت تتم بدون كلل داخل المخيمات. وكان كل السكان المشار إليهم يمارسون الحياة نفسها والأنشطة نفسها، وهي كلها أنشطة زراعية، مع عناية خاصة بزراعة الخضروات، التي تسوق منتجاتها في بنغازي.

قسم فقط من السكان متخصص في إنتاج الفحم؛ بالنظر إلى غنى منطقة دريانة بأشجار البطوم الضخمة التي تناسب هذا النشاط.

وبالنظر إلى عدد الأولاد الذين تم حصرهم بالتفصيل والموجودين في كل مخيم فقد اتخذت المتصرفية تدابير لافتتاح مدرسة ابتدائية في كل منها، باستثناء القوارشة التي توجد فيها مدرسة.

ولم تتخذ الحكومة أي إجراء اقتصادي بخصوص المخيمات الخمسة المذكورة، لعدم توفر العوامل اللازمة، فسكان هذه المخيمات هم سكان مستقرون منذ

زمن، ملتصقون بالأرض التي يحصلون منها على وسائل عيشهم، والمواد التي يتجرون فيها، وتتيح لهم تربية قطعان صغيرة من المواشي، إذ يسهل عليهم تربيتها على المراعي الواسعة الجيدة. ولقربهم من الشريط الساحلي يحصلون من المواشي ومنتجاتها مكاسب جيدة. ومن ثم فلا جدال في أنهم يعدون طبقة السكان الأكثر ازدهاراً اقتصادياً في المنطقة، ولا يحتاجون لأي مساعدات من الحكومة.

## متصرفية الأبيار

لا يكاد عدد السكان في هذه المتصرفية يبلغ 5.429 نسمة، يتجمعون كلهم في مركز الأبيار، في مخيمات خاصة، منظمة بنفس الطريقة التي نظمت بها المخيمات التي سبقت الإشارة إليها. ويوجد المخيم إلى شمال المنطقة السكنية، ويتضمن 795 خيمة، كل الساكنين فيها من قبيلة العواقير، وبعض الملتحقين بها. يضم المخيم 1212 رجلاً، 1080 امرأة، 558 طفلاً، 579 طفلة. بإجمالي 3429 نسمة.

وقد نصبت خيام صغيرة لأغراض تتعلق بالزراعة أو أعمال السكك الحديدية في المراكز الصغيرة، وبالتحديد 4 خيام في المليطانية، بالقرب من معمل بازان (Bazza) القديم، 15 خيمة في محلة غوط السلطان، بالقرب من المعمل الزراعي الموجود فيما بعد البحر، 6 خيام في سيدي مهيوس، بالقرب من الامتياز الممنوح للبارون بولارا، 6 خيام في بومريم خصصت لأعمال السكك الحديدية. وتمر بالأبيار السكة الحديدية الرابطة بين بنغازي والمرج، وتقع بالتحديد في الكيلومتر 60 من تلك الطريق، ويعمل عليها قطاران يومياً، ذهاباً وإياباً. وهكذا تم من خلال هذين المركزين تأمين الاتصال المستمر. وقد تم ربطها بالمراكز الكبيرة المذكورة بطريق غير معبدة، يمكن استخدامه في مختلف الفصول، وكذلك بالمراكز الصغيرة مثل الرجمة وسيدي مهيوس، والمتوسطة مثل قبر جيرة وبومريم.

وكان سكان الأبيار من بين قلة من مراكز برقة بقوا في أماكنهم أثناء عملية الترحيل. وكان هذا بمثابة اعتراف من الحكومة بما أبدوه دائماً من إخلاص وولاء ونظام. ومع ذلك فقد اتبع في هذا المخيم نفس النظام الذي اتبع في سائر المخيمات، وذلك فقط لتوحيد المعاملة مع بقية المخيمات. وكمصروفات عمومية، من أجل تحسين الحياة في ذلك المركز تمت العناية بتطوير مركز الأبيار الجديد، بعد التخلي عن فكرة توسيع المركز القديم الذي لم يكن بسبب حالته التي كان عليها يتناسب مع المتطلبات الجديدة. ومع ذلك فقد تمت العناية بالإشراف على النظافة والصحة العامة في المخيم القديم. ويشمل مركز الأبيار الجديد قرية جوراتي (Giuriati)، المسماة هكذا نظراً لنوع البيوت التي فيها، وهي شبيهة بالبيوت التي أمر الوزير جوراتي ببنائها في الفترة التي أعقبت الحرب، في المناطق المحتلة. وفيها يوجد مقر مكاتب إدارات المتصرفية، التابعة لدوائر الـ (CC.RR.) وهي: مكتب البريد، المدرسة الابتدائية، إلى جانب مساكن المخصصة للتعريف التابع للـ CC.RR.، وللقسيس، وللمعلم المدرسة الابتدائية، ولضابط البريد، ولموظفي المفوضية، ولأثني عشر ضابطاً من الكتيبة المقيمة في الأبيار.

وبالنظر إلى عدد المواطنين من الحواضر المقيمين هناك فقد تم العام الماضي، برعاية القس المعتمد في برقة، وبمساهمة الحكومة ومفوضية شملت لهذا الغرض، تشييد كنيسة مهداة إلى سيدة النصر المقدسة، افتتحت في شهر أكتوبر 1931م، وكانت التكلفة 92.000 ليرة.

وبجوار قرية جوراتي توجد محطة القطارات التي زودت بعربة مقهى ومطعم لخدمة المسافرين. وإلى الشمال يلاحظ مسكن مفوض المتصرفية، محاط بحديقة ممتازة. وناحية الغرب توجد النقطة العسكرية المصغرة، مقر قائد الفرقة، والمرافق الملحقة بها. وتوجد مساكن العسكريين على مسافة قصيرة من النقطة العسكرية، وكذلك قاعة المؤتمرات الرسمية ومسكن قائد الفرقة. ويربط بين القرية القديمة والجديدة طريق واسعة، تم ترميمها حديثاً، تؤدي إلى النقطة العسكرية. وعلى طول هذه الطريق توجد المرافق العامة بمختلف أنواعها من محلات الخردوات، والبقالة والحياكة والأحذية والمطاعم والمقاهي ... إلخ يديرها إيطاليون وأهالي. كما يوجد في الأبيار فندق صغير، يستخدمه الأشخاص العابرين الذين يضطرون لضرورات العمل أن يتوقفوا في تلك المنطقة. وفي المدة الأخيرة عدد من الأهالي طلبوا استحداث إنشاءات أخرى، وهذه ستنشأ وفق المواصفات المحددة في خطط التوسعة الموضوعة سلفاً، كما كان متبعاً بالنسبة للإنشاءات التي تم إنجازها سابقاً.

ومن ضمن أعمال المرافق العامة ذات الأهمية الكبيرة يبرز إلى جانب الكنيسة منظومتان للمياه، لتزويد السكان من إيطاليين وأهالي، بهما خزانان أحدهما سعة 9 أمتار والآخر سعة 100 متر مكعب. وكانت تكلفة إنشاء هذين الخزانين حوالي 200.000 ليرة. كما تم بناء مسجد لاستخدام السكان المسلمين، اشترك في تغطية تكلفته بنسبة 50% بالتساوي بين الحكومة والسكان بقيمة 42.000 ليرة.

كذلك أنشئ إصطبل للخيول التابعة لقوات ال (CC.RR.)، بعد إعادة تخطيط جزئية للمساحات المتاحة في المعسكر، بقيمة 90.000 ليرة، وكذلك طريق بطول 1400 متر تربط الطريق العسكرية بالقرية القديمة والجديدة. وكانت تكلفة هذه الأعمال 45.000 ليرة، وقد نفذت من خلال عوائد ضرائب الخدمات البلدية، بالاستعانة بمساهمة من الحكومة بقيمة 15.000 ليرة.

كما تم إصلاح الطرق في القريتين القديمة والجديدة، وإنشاء منظومة لمحطة مكافحة الحشرات (عن طريق نقل كوخ من منطقة مرسى البريقة) لمكافحة الحشرات الضارة بالزراعة، مع العناية خاصة بمكافحة الجراد. إنشاء منهل مياه للحيوانات بأنواعها (خيول، ماعز، أبقار، إبل)، بتكلفة 12.000 ليرة.

وفي إطار الأعمال ذات العلاقة بالفلاحة يمكن الإشارة إلى: إصلاح حوالي هكتارين من الأرض لزراعة الخضروات والفواكه لسد حاجات الموظفين والعمال المدنيين والعسكريين، وتشجير جوانب الطرق، وتحويل المنطقة المحيطة بمسكن مفوض المتصرفية (التي سبقت الإشارة إليها)، والمنطقة المقابلة للنقطة المصغرة ومساكن العسكريين إلى حديقة، وتحويل نصف هكتار من الأرض إلى حديقة كبيرة مزروعة بالغابات.

ويجري الآن إصلاح حوالي 15 هكتاراً من الأرض للاستفادة من كمية المياه المتوفرة، والزائدة عن الاحتياجات المعتادة، للزراعات المروية، لتشجيع جزء من الأهالي للتوجه إلى مثل هذا النوع من النشاط، الذي لم يكن معروفاً في تلك المنطقة.

الأبيار مزودة بعيادتين طبييتين: إحداهما في القرية القديمة، والأخرى داخل المخيم. وتخضع خدمات النظافة والصحة للإشراف المباشر للضابط الطبيب التابع للفرقة، المسؤول أيضاً عن الخدمة المدنية، وفي هذا الشأن يساعده العاملون في الخدمة الصحية من الأهالي، وأولئك المعينون لإدارة الخدمات ذات الصبغة البلدية.

وقد كانت الصحة العامة لدى سكان الأبيار دائماً ممتازة على جميع الأصعدة. وكانت معدلات الولادة والوفاة عادية. ولم تسجل أبداً في ذلك المركز أية أمراض وبائية. وكان الأهالي يطبقون بدقة الإرشادات الصحية المتعلقة بالنظافة، بعد إدراكهم الفائدة الجلية التي تعود على الصحة العامة من مراعاتها. وهكذا أمكن مكافحة مرضين من الأمراض المنتشرة بين سكان المناطق الشرقية (الرمد والزهري)، وهما مرضان اكتسبا في منذ سنوات عديدة سمة الأمراض المزمنة. أما الآن فإن نسبة الإصابة في هذا المجال تعد ضئيلة بفعل العناية الطبية والإرشاد المستمر للسكان.

وقد وجدت في الأبيار منذ مدة بعض الخدمات البلدية، التي تم تطويرها مؤخراً تنفيذاً للمادة 53. ومن العوائد التي تجبى من هذه الخدمات تتولى مفوضية المتصرفية خدمات نظافة الشوارع، ومكافحة الآفات، والنظافة العامة، وإنارة الشوارع، وصيانة الطرق الداخلية في القرية القديمة والجديدة. يكرس معظم السكان جهودهم لإنتاج الأخشاب والفحم، بحكم وجود مساحة كبيرة في الأبيار مغطاة بالغابات ذات الأشجار العالية والمتوسطة الارتفاع،

تمتد إلى مسافة 30 كيلومتراً تقريباً، ويعرض يتراوح بين أربعة وخمسة كيلومترات. وحتى أربع سنوات مضت لم يكن استغلال منطقة الغابات الواسعة تلك يتم وفق المعايير الحكيمة، التي من شأنها المحافظة عليها من الاستهلاك الجائر، وبذلك أمكن الحيلولة دون وقوع الكثير من الأضرار، تزامناً مع تأسيس شرطة الغابات في ليبيا.

وقد تم تقنين وتنظيم قطع أشجار الغابات وإنتاج الحطب والفحم، الذي كان يتم وفق نظام التزام المرافق العامة، الذي يمنح لأفراد ذوي كفاءة، يقومون تحت إشراف قيادة شرطة الغابات، بتعليم العمال الأهالي كيفية الحصول على المنتج بوسائل ملائمة، إضافة إلى تطوير نوعيته.

كما يقوم سكان هذه الأراضي المذكورة بالزراعة، وحصراً زراعة الحبوب (القمح والشعير)، وكذلك رعي الحيوانات (الغنم، الماعز، الإبل، والخيول)، التي يحصلون منها على مكاسب كبيرة، وظلوا دائماً، بالنظر إلى ظروفهم الاقتصادية، يعتمدون على وسائلهم الخاصة، ومن ثم فلم يكن ثمة حاجة مطلقاً لأي تدخل من الحكومة. فقط هذه السنة كانت هناك حاجة لتقديم مساعدة صغيرة للفلاحين الأكثر حاجة، بسبب قلة المحصول الناتجة عن حالة الجفاف الاستثنائية، واضطرار السكان إلى اللجوء إلى آخر ما لديهم من مخزون من الحبوب، ما دفع الحكومة للتفكير في تقديم الكميات اللازمة للسكان في بداية الموسم الجديد.

## مفوضية متصرفية سلوق

وكما ذكرنا آنفاً في سياق هذا التقرير تم نقل سكان الساحل من مناطق: توكرة، ودريانة، وسيدي خليفة، والكوفية إلى مركز سلوق، الذي اختارته الحكومة مقراً لواحد من أكبر المخيمات في برقة. وإضافة إلى السكان الذين ذكروا (يبلغ عددهم 2830 نسمة) تم نقل أهالي من قبيلة العبيد والعرفة، الذين كانوا قد رحلوا في أغسطس 1930م من أراضيهم في الجبل نحو ساحل بنغازي.

وقد وصل هؤلاء الأهالي إلى سلوق في نوفمبر 1930م، بعد استراحة لأكثر من أربعة أشهر في توكرة. ولم يكن اختيار سلوق مقراً للمخيم صدفة، نظراً إلى أن اختيار الموقع تم، قبل كل شيء، بناء على معيارين أساسيين جداً بالنسبة لمعيشة السكان، أي سهولة التزود بالمواد التموينية وغيرها، ووفرة المياه الجوفية لتغطية الحاجات اليومية، وذلك مع عدم إغفال عامل ثالث ذي أهمية بالغة من الناحية الاستراتيجية، هو إمكان الدفاع عن المكان في حالة حدوث عمليات هجوم من قطاع الطرق. وكانت توجد في سلوق هذه العوامل الثلاثة: سهولة التزود بالتموين، سواء بالطرق أو بالقطار، من مدينة بنغازي التي تبعد حوالي 60 كيلومتراً، وطبقة غنية جداً من المياه الجوفية العذبة، قليلة العمق (من 3 إلى 6 أمتار). وكان هناك العديد من الآبار المحفورة مسبقاً، ومن ثم فلم تكن ثمة حاجة لحفر آبار أخرى. ومن الناحية الاستراتيجية كان يقوم بالدفاع قوات الحامية، المكونة آنذاك من فرقة،

تساعدھا سرية من العربات المصفحة، وقسم من المدافع عيار 75 مم، إلى جانب جنود الجيش وأفراد الشرطة غير النظامية.

يقع المخيم على بعد كيلومتر واحد من البلدة. وهو الأكبر من بين مخيمات برقة؛ إذ يسكن فيه 15830 نسمة تقريباً، ويبلغ محيطه حوالي خمسة كيلومترات (1250 متراً لكل ضلع من أضلاعه)، جزء كبير من السكان الذين يقيمون فيه ينتمون إلى قبيلة العواقير، الذين كانوا قبل الحشد في المخيم منتشرين في منطقة بنغازي وفي المناطق الساحلية التي ذكرت آنفاً، وكذلك في المناطق الداخلية مثل: قمينس، النواقية، جردينة، وتلك الواقعة إلى الجنوب الشرقي، مثل الشليظيمة، بيضا فم، ساونو، مسوس، و يلي ذلك من حيث عدد السكان العبيد والعرفة والفواخر وأخيراً المغاربة، وبالتحديد:

عواقير من بيت إبراهيم: 1843 خيمة، 1010 رجلاً، 1026 امرأة، 439 طفلاً، 538 طفلة.

عواقير من بيت مطاوع: 1125 خيمة، 1549 رجلاً، 1195 امرأة، 648 طفلاً، 428 طفلة.

عواقير من بيت سديدي: 1263 خيمة، 1487 رجلاً، 1365 امرأة، 727 طفلاً، 690 طفلة.

إجمالي خيم العواقير 4229 خيمة، 3996 رجلاً، 3586 امرأة، 1814 طفلاً، 1656 طفلة. إجمالي عدد السكان 11.052 نسمة.

قبيلة العبيد من بيت جابر: 352 خيمة، 392 رجلاً، 372 امرأة، 199 طفلاً،  
165 طفلة.

قبيلة العبيد من بيت منصور: 349 خيمة، 324 رجلاً، 196 امرأة، 209  
طفلاً، 251 طفلة. بإجمالي 701 خيمة، 716 رجلاً، 578 امرأة، 408  
طفلاً، 416 طفلة. بإجمالي عدد سكان 2108 نسمة.

قبيلة العرفة والجميع من بيت طرش: 353 خيمة، 371 رجلاً، 355 امرأة،  
355 طفلاً، 250 طفلة. بإجمالي: 1351 نسمة.

قبيلة الفواخر بيت عالية: 148 خيمة، 230 رجلاً، 167 امرأة، 80 طفلاً،  
58 طفلة.

قبيلة الفواخر بيت أم شيبه: 149 خيمة، 149 رجلاً، 209 امرأة، 235  
طفلاً، 102 طفلة. إجمالي 279 خيمة، 379 رجلاً، 376 امرأة، 315 طفلاً،  
160 طفلة. إجمالي 1230 نسمة.

قبيلة المغاربة بيت علي: 35 خيمة، 35 رجلاً، 20 امرأة، 29 طفلاً، 23  
طفلة. إجمالي 109 نسمة.

إجمالي عدد سكان المخيم: 15830 نسمة، في 4.816 خيمة.

وباستثناء العواقر، الذين إلى جانب معرفتهم بالرعي، لهم معرفة أيضاً بزراعة  
الحبوب، فقد كان العبيد والعرفة، قبل ترحيلهم، متخصصون في إنتاج الخشب  
والفحم، بحكم وجودهم المعتاد في مناطق الجبل الغنية بالغابات، وخاصة في  
الإقليم الواسع الممتد من تاكنس-مراوة وبيير قندولة حتى حانس وقصر ليبيا

وزاوية تريت، أي بالقرب من الساحل. ونظراً لفقدان جزء كبير من مواشهم نتيجة للترحيل والمصادرة، ووجودهم بعيدين عن الغابات، ومن ثم عن مصادر عيشهم المعتادة، فقد كانت ظروف العبيد والعرفة عند وصولهم إلى سلوق أبعد ما تكون عن الازدهار. ولذا فقد كان ضرورياً توفير ظروف ملائمة تمكنهم من البقاء. وهكذا شرعت الحكومة في تنفيذ المشروع الشهير لشق الطرق جنوب بنغازي الذي كانت وزارة المستعمرات قد سبق لها إقراره. وقد بدأت الأعمال على الفور، فأرسل أكثر من 2000 عامل من مخيم سلوق إلى قمينس، لإنشاء القسم الأول قمينس - سيدي حمد المقرون، لتلحق بها على الفور الأجزاء الأخرى: المقرون - سيدي عبد العاطي، ونقطة بيساننا Ridotta Pessana - اجدابيا، وكلها تقع ضمن مشروع الطريق الرابط بين بنغازي - اجدابيا - العقيلة. وقد أسهمت إجراءات مثل هذه في إتاحة فرص الحياة لحوالي 2000 خيمة، ومن ثم لألفي أسرة. وبالطبع لم يكن هذا كافياً، نظراً للحاجة لتوفير عمل لألف آخر من الخيم؛ إذ إن الباقين كان بوسعهم تدبير أمور معيشتهم بأنفسهم، سواء عن طريق تجارة الماشية أو المحصول الوفير من الحبوب المخزن في الكهوف (chefs)، أو كذلك عن طريق تطوير الصناعات المحلية (صناعة الفخاريات، الحصران، السجاد .. إلخ). وهكذا أعطيت دفعة مهمة لتطوير أعمال البناء في ذلك المركز التي زاد الطلب عليها بالنظر إلى صعوبة توقع حالات الجفاف في ذلك الوقت، ما وفر لما بقي من الأيدي العاملة ما أمكن من فرص العمل. وبقي بالطبع الشيوخ والأطفال والمرضى والعاجزين عن العمل بسبب ظروفهم الصحية غير

المواتية والعاطلين عن العمل. وحتى بالنسبة لهؤلاء فقد نظرت الحكومة إليهم بعين العطف والرعاية، وسوف تتم الإشارة إليهم عند الحديث عن الإجراءات الاقتصادية.

منذ نهاية عام 1930 وحتى اليوم اتسمت الأعمال العامة التي نفذت في مركز سلوك بأهمية خاصة. وفي الواقع شهدت الخدمات وما يتعلق بها من مرافق تطوراً ملائماً لأهمية ذلك المركز. وبقدوم حوالي 16 ألف نسمة صار من اللازم إيجاد تنظيم أفضل للخدمات الفردية، يكون أفضل استجابة للحاجات القائمة، إضافة إلى إستحداث خدمات أخرى. ومن بين أوائل أعمال الخدمة العامة ذات الأهمية العاجلة كانت أعمال توسيع العيادة الطبية الجراحية، حتى تصبح قادرة على مواجهة الحالات التي تستقبلها، التي زاد عددها على نحو غير معتاد، بعد ترحيل السكان. ثم تبينت الحاجة إلى أعمال أخرى عاجلة، منها إنشاء قسم إيواء بسعة 24 سريراً، لاستقبال حالات الطوارئ. هذه المرافق تم إنشاؤها ملاصقة للعيادة، كي تشكل معها جسماً معمارياً واحداً؛ وبلغت تكلفة الجسمين 55.000 ليرة.

المبنى التعليمي الذي كان موجوداً في سلوك قبل الترحيل يتكون من فصلين دراسيين يتسعان لمائة تلميذ، وبالطبع لم يكن هذا المبنى كافياً، ولذا فقد تم، بالتزامن مع أعمال تطوير العيادة الطبية، توسعة المبنى التعليمي بإضافة أربع فصول أخرى، أكبر من الفصول الموجودة. كما تم التفكير في إنشاء صالة ألعاب رياضية، ولهذا الغرض تم تجهيز المساحة الخالية الملاصقة للمبنى نفسه. وقد زودت الصالة الرياضية بمعدات رياضية إلى جانب ملعب

لكرة القدم، وبلغت تكلفة المبنى التعليمي والصالة الرياضية 13.000 ليرة، ومع تزايد عدد التلاميذ عُيِّن معلم جديد، ومن ثم كان ضرورياً تشييد مبنى جديد، بالقرب من المبنى التعليمي، كمسكن للمعلم الإيطالي، وقد بلغت تكلفته 37.000 ليرة. وقد أدى التزايد الكبير في عدد السكان إلى الحاجة إلى المزيد من العمل في إطار المحكمة الشرعية للنظر في النزاعات التي تحدث بين الأهالي، وحلها حسب الأعراف المحلية السائدة، وكان مقر المحكمة الشرعية حتى ذلك الوقت يقع داخل المسجد، بالنظر إلى قلة عدد القضايا التي تعرض عليها يومياً. ولكن سرعان ما تبين أنه لم يعد كافياً، فتم الشروع في إنشاء محكمة شرعية، بتكلفة قدرها 46.000 ليرة. ليس هذا فحسب، فقد أصبح مسجد سلوق صغيراً جداً بالنسبة لعدد المصلين الذين يترددون عليه، ما أدى إلى ضرورة مواجهة هذا الوضع، فتم توسيع المسجد وتطويره بتكلفة بلغت 14.950 ليرة، ونظراً لأن المسجد يبعد حوالي كيلومتر ونصف من المخيم، ما يحول دون العديد من المصلين وأداء الصلوات اليومية، فقد تقرر بناء مكان مناسب للصلاة (وفق التعاليم القرآنية)، بالقرب من المخيم. وقد كلف إنجاز هذا العمل 14431 ليرة. وقد أدت أهمية المخيم واتساعه إلى زيادة الواجبات الملقاة على عاتق رؤساء المربعات، ما حتم تقرير إنشاء مبنى في كل مربع يستخدم مسكناً ومكتباً لكل واحد من أولئك الموظفين من الأهالي. وباتباع أكثر الأساليب اقتصاداً في النفقات ومساعدة أيدي عاملة شبه مجانية، بلغت تكلفة إنشاء كل مبنى من هذه المباني 2000 ليرة، بإجمالي 8000 ليرة.

وقد دفع التكديس الشديد للسكان المفوضية للتفكير في مواجهة أمر ضروري آخر يتعلق بالنظافة العامة: إنشاء مرافق لقضاء الحاجة وجمع المخلفات الصلبة لغرض استخدامها كسماد. وهكذا زود كل مربع بمرفقين لقضاء الحاجة (أحدهما للرجال والآخر للنساء) بسعة مناسبة، ويمكن لجمع النفايات وحرقتها؛ وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه التوسعات 22.970 ليرة.

وقد برزت حاجة أخرى في منتهى الأهمية، نتجت هي أيضاً عن التكديس الشديد للسكان: وهي توفير المياه. وقد ذكرنا أن سلوك غنية جداً بالمياه والآبار، ولكن الطرق البدائية المستخدمة لاستخراج المياه التي كان السكان يستخدمونها، كان يمكن أن تؤدي الغرض لو كان عدد السكان لا يتجاوز ألفي نسمة، ومن ثم فهذه الطرق لم تعد تستجيب للحاجة عندما بلغ عدد السكان الضعف. ولتجنب السلبات الناجمة عن ازدحام السكان حول الآبار، وإهدار المياه، وزيادة احتمالات التلوث ... إلخ؛ تم إنشاء خمس منظومات لسحب المياه، نجحت تماماً في أداء الغرض منها، وكانت التكلفة 13.000 ليرة.

وقد نجم عن الزيادة المفاجئة في عدد السكان في سلوق، والزيادة الملحوظة في حركة المرور والتجارة، زيادة في الطلب على إنشاء مبان جديدة لاستخدامها كمتاجر، وبالطبع زيادة في الطلبات على إصدار رخص تجارية، التي كانت ترد يومياً. وقد أخذ المركز السكني يتطور تدريجياً، على نحو دفع

إلى التفكير في شق الطرق الداخلية وتطوير الساحة، وبلغت التكلفة الإجمالية 23.200 و 22.500 على التوالي.

وقد حتم تطور التجارة إيجاد سوق؛ إذ إن الذي كان موجوداً لم يعد يكفي للاحتياجات الجديدة؛ وتم الاعتماد على موارد البلدية لإنشاء سوق كبيرة بقيمة بلغت حوالي 90.000 ليرة، وكان هذا الإنشاء مفيداً جداً، من جهة الدخل الناتج عن رسوم التاجير والضرائب التي كان يدفعها كل تاجر مقابل الانتفاع بالمرفق العام.

كما تم التفكير أيضاً في تحديث مقر المفوضية، فأصبحت ذات مظهر أنيق بتكلفة بلغت 14.950 ليرة.

وقد دفعت الأعداد الهائلة للحيوانات التي قدمت إلى المكان مع السكان، وقدرت بحوالي 30.000 رأس، الحكومة إلى أن تنشئ في سلوك عيادة بيطرية، تقدم خدماتها في كل المنطقة الواقعة جنوب بنغازي. ولهذا الغرض أنشئ مبنى خاص، مع مسكن للطبيب البيطري، بلغت تكلفته 85.000 ليرة.

وقد كان من بين أهم الأعمال المنجزة في سلوك في هذه الفترة من النشاط إنشاء مدرسة بها قسم داخلي لتعليم الأطفال والطفلات الذين لا عائل لهم. ويعد هذا العمل الذي بلغت تكلفته إنشائه 397.000 ليرة واحداً من أضخم الأعمال التي أنجزت في ذلك المركز وأحراها بالإعجاب.

وقد تم إلى جانب تحديث الطرق، والعناية النسبية بتجميلها من الداخل، العمل على تشجيرها، فتمت زراعة حوالي 2000 نبتة، وأسندت العناية بها لأصحاب

الأعمال الذين كان كل منهم مجبراً على العناية بالأشجار التي توجد أمام محله. وكانت بالفعل منافسة رائعة بينهم، وقد تم توفير الأشجار مجاناً من المكتب الزراعي.

ولم تكن الترتيبات الصحية في سلوق تختلف كثيراً عن تلك المتبعة في بقية المخيمات الصغيرة التي سبقت الإشارة إليها.

وقد ذكرنا في سياق الحديث عن الأعمال العامة التي أنجزت توسيع العيادة الطبية، وإنشاء مبنى للتمريض. ونضيف فقط أن هذين المبنيين تم تجهيزهما على نحو يمكنهما من مواجهة أي طوارئ. ونظراً لبعدها المخيم تم التفكير في أن ينشأ في المخيم نفسه مكان للرعاية الطبية، كيلا يضطر المحتاجون للمتابعة الصحية للذهاب إلى المدينة.

وقد ظلت الحالة الصحية للسكان المحشودين دائماً جيدة. على الرغم من ظهور بعض حالات نقص الفيتامينات، تم علاجها فوراً بتزويد المرضى بالأغذية الغنية بالفيتامينات الناقصة. وقد دفع هذا المفوضية في السنة الماضية لإصدار الأمر بترتيب زيارة عامة للمخيم للتأكد من الحالة الصحية للأفراد الساكنين فيه. وقد تم انتزاع بضع مئات من الأفراد الذين يعانون تدهور حالتهم الصحية أو من سوء التغذية من الخيم وإيوائهم في المخيم الذي سمي "مخيم المرضى"، الذي أنشئ خاصة لاستعادة الصحة لأولئك الأشخاص الذين أدت عدم عناية عائلاتهم بهم، والإهمال الذي اعتادوا عليه، إلى تدهور حالتهم الصحية على نحو مؤسف جداً. الحالات الأكثر خطورة كانت تُحوّل

إلى مستشفى بنغازي. وكانت توفر لهم الأدوية والتغذية الخاصة، على نحو يعيد لهم الصحة والطاقة، فيعودون بعد بضعة أسابيع، وقد كسوا ملابس جديدة إلى عائلاتهم. وقد كان هذا العمل، الذي يمكننا وصفه بأنه خدمة إنسانية، من بين الأعمال التي حازت إعجاب الأهالي. وقد ظل مخيم المرضى يعمل بدوام كامل، ويستقبل عدداً من المرضى يبلغ 200 مريض يومياً.

وبهدف مكافحة مرض الجدري، الذي انتشر بسهولة في أوساط الأهالي، فقد تم تطعيم كل سكان سلوق، دون استثناء. هذا الإجراء الصحي، إضافة إلى إجراءات أخرى ذات صبغة عامة، لم تؤد إلى تحسين الحالة الصحية، وخفض نسبة عدد المصابين بأمراض الرمد، والزهري والأمراض الجلدية بصفة عامة وسائر أنواع التقرحات فحسب، بل إنه ساعد على تجنب حدوث أوبئة. وبالفعل فعلى الرغم من تكديس عدد السكان الشديد فإنه لم تحدث أمراض وبائية، ولذا فيمكن القول إن الحالة الصحية في ذلك المركز مُرضية على نحو كاف. وكما هو المتبع في سائر المخيمات، حتى في سلوق، أسندت الخدمات الطبية إلى طبيب مدني، يساعده موظفون ذوو خبرة، سواء من الإيطاليين أو من الأهالي.

وكان من بين الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، لتوفير المعيشة للسكان، ضمن تلك التي أشرنا إليها سابقاً حول أعمال الطرق، توزيع الشعير مجاناً على الشيوخ والعاجزين والعاطلين عن العمل. وكان هؤلاء يحصلون لكل منهم وكل من يعولهم، ممن هم أكثر من ثلاث سنوات من العمر، نصف

كيلو من الشعير. وكان التوزيع يتم كل عشرة أيام بناء على بطاقات خاصة. وكانت كمية الحبوب التي توزع تتراوح بين 50 و70 طناً في اليوم، بحسب عدد العاطلين عن العمل.

لم تكن الأحوال المعيشية لسكان سلوق مزدهرة كثيراً: فقد أدت هجمات قطاع الطرق إلى إنقاص العدد الهائل من المواشي الذي كان السكان، وخاصة من قبيلتي العبيد والعرفة، يملكونه. وقد أدى الابتعاد عن أراضيهم، الذي كان مناسباً وضرورياً من أجل توفير الأمن والعودة إلى الحياة المعتادة، إلى قدر من سوء الأوضاع. ثم أسهم الجفاف الشديد الذي حدث هذه السنة، وما نجم عنه من نقص شديد في منتجات الحبوب، في تدهور الوضع، ولكن إجراءات الحكومة الرشيدة أسهمت في تعويض هذا النقص، ووفرت للسكان وسائل ملائمة للعيش.

في هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى إجراء أدى إلى إسهام مهم في تحسين ظروف المعيشة للسكان المذكورين، وهو إنشاء بساتين لإنتاج الخضروات المختلفة، التي ظهرت الحاجة الشديدة إليها، خاصة لدى سكان الجبل، الذين اعتادوا على العيش في مناطق الغابات بمنتجاتها ومراعيها. الأراضي حول سلوق أراض جافة قاحلة، قسم منها صخري، يعطي المشاهد الانطباع الحزين بأن تلك المنطقة لم تكن في يوم ما موضوعاً لأي استصلاح. ومع ذلك فالحقيقة أنها لم تكن كذلك؛ إذ يكفي إزالة تلك الشريحة الصخرية كي يظهر أن تلك الأرض ذات مكونات زراعية متكاملة وخصبة، نظراً لقرب طبقة التربة

الغنية. وقد أدت هذه العوامل إلى دعم الثقة في نجاح تجربة زراعة الخضروات.

وخلال بضعة أيام قام المكتب الزراعي برسم حدود المنطقة، وتخطيط الحقول المستهدفة للزراعة، وإزالة الصخور، وشق قنوات الري، وحفر الآبار بما يتناسب مع المساحة المحددة. في البداية كان الأهالي غير واثقين من الأمر، حتى أولئك الذين تقدموا طوعاً بطلب الحصول على قطع من الأرض، أو أولئك الذين تم ضمهم للعمل. ولكن مع بروز أولى النتائج نشأت الثقة، فزادت طلبات الحصول على قطع أراضٍ، حتى اضطرت الحكومة إلى وضع جدول لقبول الطلبات. كل 50 هكتاراً تقريباً كانت مخصصة للزراعة المروية، وقسمت إلى 600 قطعة، خصصت كل منها لرب عائلة من الأهالي. وكان هناك 40 بئراً تزود الماء الكافي للري في كل المنطقة. وكان استخراج المياه يتم عن طريق شبكات تجرها الحيوانات. وكانت ملكية المنتجات التي تنتجها كل مزرعة تعود للمزارع من الأهالي، وله حق التصرف فيها كما يريد. وهكذا فقد كانت هناك 600 عائلة تعيش على ما تنتجه لهم الزراعة.

ومن الإجراءات المختلفة التي تم اتخاذها نشير إلى توزيع ملابس على العائلات المحتاجة، وإنشاء مركز لرعاية الأطفال المهجورين. وقد لوحظ بعد إتمام ترحيل الأهالي، والانتهاء من تنظيم المخيم، وجود عدد كبير من الأطفال في سن المراهقة، معظمهم أيتام من الأب أو الأم أو كليهما، يعيشون في تجاهل تام، ولا راعي لهم، ويعيشون فقط على الصدقات التي يمنحها لهم الناس. ولم يكن بالإمكان أن تتجاهل الحكومة هذه الحقيقة، فقامت على

الفور بإيواء هذه الأرواح المهملة، ثم توفير التعليم لهم. وقد تم إيواء 500 منهم (375 ذكور، 125 إناث). في البداية كان الإيواء يتم في خيم، نصبت بالقرب من محطة السكة الحديدية ومن مبنى المدرسة، في انتظار تشييد مبنى خاص لهم. كان الأطفال والطفلات المأويون يمنحون ملابس جديدة وطعاماً خاصاً مكوناً من الخبز والشاي صباحاً، شربة مكرونة أو أرز في منتصف النهار، وقطعة من الخبز في المساء. وكانت تضاف إلى الطعام قطعة من اللحم مرتين في الأسبوع (الإثنين والجمعة). ثم تم فوراً التفكير في تعليمهم. فقد كان هذا في الواقع الهدف الأساسي من إنشاء المعهد.

وبعد توسيع مبنى المدرسة، كما سبقت الإشارة، كان الأطفال والطفلات يذهبون إلى المدرسة حيث يتلقى الذكور دروساً عملية في الزراعة، في المنطقة المخصصة للزراعة، وتتلقى الإناث دروساً في التفصيل والخياطة، في قاعة دراسية مجهزة. وتمت أيضاً العناية بالتربية البدنية، بتعيين ضابط صف مختص بالرياضة. ومن المعروف أن أطفال الأهالي كانوا يتمتعون بنضج مبكر وذكاء فطري والقدرة العالية على الاستيعاب، ومن ثم فلم تكن النتائج التي يحصلون عليها تعبر عن الحقيقة، بل كانت خادعة وغير صادقة.

وبعد مضي سنة من ذلك أحرز الأطفال والطفلات تقدماً سريعاً، سواء في تعلم الكتابة أم في الدروس النظرية - العملية في الزراعة والبستنة والخياطة. بيد أن التقدم المذهل الذي أحرزوه كان في مجال التربية البدنية، حتى أنهم أثاروا إعجاب ودهشة السكان الإيطاليين والأهالي في بنغازي يوم 5 يونيو

بمناسبة عيد الدستور، حيث أقيمت استعراضات جماعية أمام صاحب السعادة نائب الحاكم وكبار المسؤولين في المستعمرة. وهي استعراضات شبيهة بتلك التي تقوم بها فرق رياضية إيطالية في ملاعب الوطن، بمناسبة المنافسات الرياضية. وحالياً أطفال وطفلات المخيم يوجدون على شاطئ سواني الإخوان (كركرة) مع أطفال وطفلات معهد سيدي حمد المقرون لدورة علاج طبيعي بالسباحة والحمامات الشمسية. ولهذا الغرض أنشئت مستعمرة بحرية بما يلزمها من خدمات. وفي نهاية الموسم يعود الأطفال إلى مقرهم الجديد المزود بكل وسائل الراحة الحديثة.

يتكون المقر من مبنين متصل أحدهما بالآخر عن طريق بوابة. في المبنى المقابل يقيم الأطفال الذكور في ثلاثة عنابر كبيرة، يتسع كل منها لـ 125 سريراً، بينما تقيم الإناث في المبنى الخلفي في عنبر واحد بنفس سعة العنبر في المبنى الآخر. وزود المقر بحمامات للذكور وأخرى للإناث، بنفس النظام المتبع في معسكرات الجيش، إضافة إلى حمامات مزودة بدش للذكور وللإناث، وبذلك تكتمل خدمات النظافة. وكان هناك فناءان واسعان يستخدمان لاستراحة الأطفال. أما وجبات الطعام فكانت تقدم للأطفال في أماكن خاصة مسقوفة. وكان المطبخ مرفقاً بالمبنى الأول، حيث توجد أيضاً مخازن المواد الغذائية ومخازن لغيرها من المواد، ومخازن الحطب، إضافة إلى مساكن الموظفين المكلفين بمختلف الخدمات في المعهد. وتوجد في المبنى الخاص بالإناث صالات لدروس التفصيل والخياطة مزودة بما يلزم لذلك. وهناك فرقة حراسة، تتكون من النزلاء أنفسهم، تنظم في مدخل المبنى

الدخول والخروج. كان النزلاء (رجالاً ونساء) مقسمين إلى سرايا وفرق، يقودها رؤساء سرايا ورؤساء فرق، يختارون من بين أولئك المتميزين عن الآخرين بحكم السن ودرجة التعليم والفتنة.

وكان ضابط الصف المكلف بالتربية الرياضية هو المسؤول مباشرة عن النظام العام وانتظام الخدمات داخل المعهد، ومسؤول شخصياً عن ذلك أمام مندوب المتصرفية. وكما يظهر من هذا فقد كان التنظيم والنظام ذا صبغة عسكرية صرفة.

من هذا التقرير المختصر الذي أوردناه حول سلوك، يظهر بوضوح مدى التقدم في التنظيم والتشييد والزراعة والتجارة الذي نتج عن حشد قبائل جنوب بنغازي: العواقر والعبيد والعرفة. وكان من الطبيعي مع التقدم في تهئية الأوضاع في مختلف أراضي المستعمرة، أن تثبت هذه الترتيبات التي تمت في سلوك قابلية كبيرة للتطور، لا سيما إذا ما فتحت الطرق لاستعمار الأرض، فتأكد أهمية سلوك كمركز زراعي، لا بالنظر إلى خصوبة أراضيه التي تأكدت بالتجربة للإيطاليين والأهالي، خلال السنوات غزيرة الأمطار فحسب، ولكن أيضاً نظراً لغناه بالمياه الجوفية، وقربه من بنغازي، التي يرتبط بها بواسطة الطريق العادي أو السكة الحديدية.

## وكالة سيدي حمد المقرون الإقليمية

اختيرت منطقة سيدي حمد المقرون لتجمع الأهالي من قبيلتي البراعصة والدرسة لنفس العوامل التي أحاطت باختيار منطقة سلوق: سهولة التموين لوقوعها في منتصف الطريق بين بنغازي واجدابيا، على الطريق الساحلية الرئيسة من جنوب بنغازي حتى سرت. توفر مياه جوفية تكفي حاجات حوالي 15 ألف شخص. توفر المراعي لمواشي السكان. سهولة الدفاع عنها من الناحية الاستراتيجية ضد هجمات قطاع الطرق.

وقد تم حشد الأهالي المنتزعين من أراضيهم من قبيلتي البراعصة والدرسة في بوتراية، وهي قرية تبعد 15 كيلومترا عن توكرة، باتجاه طلميثة. وفي 29 أكتوبر 1930م بدأت مسيرة الترحيل في جنوب بنغازي باتجاه سيدي حمد المقرون، التي وصلها طابور المرقلين، المكون من حوالي 11 ألف شخص، هم وحيواناتهم، في يوم 8 نوفمبر التالي.

وقد كانت قرية سيدي حمد المقرون، عندما وصلها حشد الأهالي المرقلين، تتمثل في ضريح ولي، سميت القرية باسمه.

سهل واسع مجذب تماماً، لم تتم فلاحته منذ عقود من الزمن، ولا يوجد فيه سوى بعض الكلاً بكميات صغيرة، تتيح بصعوبة إمكانية البقاء للحيوانات التي ترعاه. وعلى بعد بضعة مئات من الأمتار من ضريح الولي، توجد بقايا تحصينات، كانت في أوقات سابقة توجد فيها عناصر من الشرطة غير

النظامية من سلوك، تنتشر في ذلك السهل الواسع، لحراسة الحيوانات التابعة للعواقر، التي ترعى في ذلك المكان، خلال الليل، مستخدمين الجياد.

بعد اختيار الموقع الذي سينشأ فيه المخيم، بدأت على الفور أعمال الإنشاء، وفق المعايير التي سبقت الإشارة إليها. وقد استقرت فرقة الحراسة في المبنى القديم، وكذلك مكتب الحاكم والموظف المخصص له، بقوا لبعض الوقت في خيام، في انتظار أن يتم إنشاء مبنى خاص لهم.

وبعد خمسة أيام من وصول الأهالي، وبعد عمل شاق ليلاً ونهاراً تم إنشاء المخيم، الذي يقع إلى الغرب من مكان ضريح الولي، على بعد حوالي 500 متر، بالقرب من الآبار الغنية بالمياه، التي تكفي حاجة الأهالي. ويتكون المخيم من 2390 خيمة، يسكن فيها 10197 نسمة، ينتمون كلهم إلى قبيلتي البراعصة والدرسة، بما في ذلك مجموعة سواني الإخوان (كركورة)، للقيام بأعمال الزراعة، وخاصة في منطقة سيدي حمد المقرون.

قبيلة البراعصة: 1018 خيمة، 1389 رجلاً، 1542 امرأة، 795 طفلاً، 480 طفلة، بإجمالي 4200 نسمة.

قبيلة الدراسة: 1018 خيمة، 1524 رجلاً، 1936 امرأة، 782 طفلاً، 302 طفلة، إجمالي 4544 نسمة.

## تجمع سواني الإخوان (كركورة):

قبيلة البراعصة: 134 خيمة، 224 رجلاً، 125 امرأة، 82 طفلاً، 90 طفلة،  
بإجمالي 521 نسمة.

قبيلة الدراسة: 220 خيمة، 315 رجلاً، 325 امرأة، 164 طفلاً، 102 طفلة،  
بإجمالي 926 نسمة.

إجمالي السكان في المخيم 10197 نسمة، في 2390 خيمة.

بعد إنشاء المخيم شرع في التفكير في إنشاء الخدمات اللازمة. وكان أول مبنى تم تشييده مكتب الحكومة، اتخذ مؤقتاً في كوخ من الخشب، مرفق به مسكن للموظف، يستخدم الآن مقراً لمحطة (RR.CC)؛ وفي هذه الأثناء ظهرت مبان أخرى، لا سيما ذات العلاقة بالخدمات الصحية. وهكذا أنشئت العيادة الطبية الجراحية، مرفق بها مقر للعاملين في التمريض، يحتوي 24 سريراً، بلغت تكلفته 75.000 ليرة. كما تم التفكير في إنشاء محكمة شرعية للنظر في النزاعات التي تنشأ بين الأهالي، بتكلفة بلغت 33300 ليرة. وتبين أن إنشاء مبنى تعليمي سيكون ذا فائدة كبيرة بالنظر إلى ارتفاع عدد التلاميذ. وتكون هذا المبنى من 6 قاعات دراسية، مرفق بها مساكن للمعلمين. وبلغت التكلفة 90.000 ليرة. وبما أن الحكومة كانت تنوي توزيع الحبوب، كما فعلت في سلوق، فقد كان يجب أن ينشأ مخزن لتخزينها. وتم ذلك بتكلفة بلغت 14.900 ليرة.

وبما أن المبنى الخشبي الذي اتخذ مقراً للموظفين أخذ يتبين أنه غير كاف، بالنظر للتطور الذي كانت تشهده المقرون، فقد اتخذت الإجراءات لإنشاء مبنى جديد كبير، يحتوي إلى جانب مكاتب مفوضية المتصرفية، مسكناً للوكيل وللأفراد الأجانب. كانت التكلفة 200.000 ليرة. وتم تخصيص المبنى القديم، كما سبقت الإشارة، لقيادة الـ (RR.CC). ولكن بما أنه كانت تنقصه غرفة للمراقبة، فقد تم تحديث إحدى الغرف لهذا الغرض بتكلفة بلغت 1.500 ليرة.

وقد تم إنشاء مرآب للسيارات اللازمة لنقل المعدات والمواد الغذائية بتكلفة بلغت 14.950 ليرة، كما تقرر توفير ظروف سكنية ملائمة لرؤساء المربعات كما تم في سلوق. وقد بلغت تكلفة إنشاء المباني الأربعة داخل المخيم، إضافة إلى المبنى المخصص للموظفين الأهالي العاملين في المتصرفية 14.560.50 ليرة. وكانت مخالقات الأهالي التي تحدث للقوانين النافذة تفرض القيام بإلقاء القبض على البعض يومياً، ما حتم إنشاء سجن، بلغت تكلفته 42.000 ليرة. ولما كانت الحيوانات الخاصة بفرقة الجيش (RR.CC) وتلك الخاصة بفرقة الشرطة غير النظامية، تعيش في العراء، فقد وجدت الحاجة إلى بناء إسطبل، بلغت تكلفته 55.300 ليرة. وبما أن عملية الذبح كانت تتم بوسائل أبعد ما تكون عن أوليات شروط النظافة، فقد رؤي أن من الضروري إنشاء مذبح خاص، بلغت تكلفته 14.965 ليرة. وفي الوقت نفسه برزت الحاجة إلى إنشاء مبانٍ أخرى، مثل إنشاء مسجد، الذي كان الأهالي يلحون في طلب إنشائه، وبلغت تكلفته 65.000 ليرة. ومن أجل إنشاء مكان

لتجميع مخلفات الحيوانات الصلبة ودورات مياه داخل المخيم تم صرف 11.000 ليرة. ولحفر بئرين داخل المخيم، بعد أن وجد أن من الضروري توقي خطر وجود السكان بدون ماء، في حالة حدوث خلل في منظومة استخراج المياه من مصادرها الأصلية، بلغت التكلفة 14.900 ليرة. وأخذت تبرز الحاجة إلى إنشاءات أخرى، تماثل ما تم إنشاؤه في سلوق، لإيواء الأطفال الأيتام. وبلغت تكلفة ذلك 195.000 ليرة.

ولكن إلى جانب هذا المبنى لزم إنشاء عيادة طبية ملحقة به، ما جعل التكلفة تبلغ 14.970 ليرة. ثم خصصت ميزانية لتسوير المعهد المذكور بلغت 14.990 ليرة. وإلى جانب المباني الحكومية، أخذت تظهر في الوقت نفسه مبان عديدة غير حكومية، ينشئها التجار لممارسة تجارتهم. وكان توزيع الأراضي المخصصة لذلك يتم وفق خطة التوسع التي تمت دراستها. وهكذا مع تزايد عدد الطرق التي كانت تظهر بالتدريج برزت الحاجة إلى إنجازها بطريقة مناسبة. ولهذا الغرض تم صرف مبلغ 18.000 ليرة. كما صرف مبلغ 24.990 ليرة لغرض تهيئة مداخل الطرق والأرصفة على جوانبها.

وقد دفع تعبير السكان عن حاجتهم لتوفير الخضر للحكومة، بناء على توصية من المتصرفية، إلى إعادة النظر في حقول سواني الإخوان، على طول المساحة المخصصة للزراعة في كركورة. ولهذا الغرض تم إزالة الـ 354 خيمة التي سبقت الإشارة إليها. وقد نتج عن هذا إنشاء مبان للخدمات المتعلقة بها. ومن ثم شرع في إنشاء مسكن للمواطنين الإيطاليين، مستقل في تلك المنطقة، متضمناً أيضاً مكاناً ثابتاً لقوة (RR.CC). وبلغت التكلفة 14.940

ليرة. وكان ثمة حاجة ملحة لإيجاد مركز للعلاج في سواني الإخوان، للرعاية الصحية والإسعافات الأولية للفلاحين الأهالي، وبلغت تكلفته 14.968 ليرة. ونظراً لأن سواني الإخوان تبعد عن مخيم المقرون حوالي 10 كيلومترات، وكان يلزم للوصول إليها قطع مسافة كيلومترين عبر سبخة برقة الكبيرة التي كانت تمتد تحت اسم (سبخة كركورة) من الشمال إلى الجنوب بطول حوالي 15 كيلومترا وعرض يتراوح بين كيلومتر وكيلومتر ونصف، فقد كان من الضروري إنشاء طريق يعبر هذا الجزء في اتجاه المنطقة المعرض من السبخة لتأمين المواصلات، وخاصة خلال الشتاء، مع العناية بتأمين السبخة نفسها من تأثيرات مد البحر، التي تجعلها عرضة للانتساع خلال فترات المد. بلغت التكلفة 80.000 ليرة.

وكما سبقت الإشارة برزت في المقرون ظاهرة توسع عمراني أكبر من تلك التي شوهدت في سلوق، فبينما كانت سلوق، قبل الترحيل، مركزاً سكانياً موجوداً، وتتوفر به بعض التجهيزات، لم يكن في المقرون أي شيء، ومن ثم كان يلزم تنظيم كل شيء وبناءه.

وقد كانت الترتيبات الصحية التي اتبعتها الحكومة لسكان المقرون مماثلة لتلك التي اتبعتها بالنسبة لغيرها من المخيمات، وخاصة مخيم سلوق، ولذا نذكر بما قلناه بخصوص هذا المركز الأخير. وقد تمت مواجهة بضع مظاهر نقشي وباء التيفود والإنفلونزا بقوة، وتم إنهاؤها على الفور، بفضل الترتيبات الصحية التي اتخذت. وهكذا تمت المحافظة على الصحة العامة في مستوى جيد. وبقيت نسب المواليد والوفيات في مستوياتها المعتادة. الخدمات الصحية

كان مكلفاً بها ضابط طبيب، مفرغ للخدمة المدنية، يعاونه مساعدون إيطاليون وأهالي.

وفيما يتعلق بالترتيبات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لتأمين سبل العيش للسكان من قبيلتي البراعصة والدرسة نذكر بتنفيذ برنامج الطرق في جنوب بنغازي وفي منطقة سرت (sirtica). وبما أن ظروف البراعصة والدرسة كانت تكاد تكون مطابقة تماماً لظروف العبيد والعرفة المجمعين في سلوق، فقد تم توزيع حوالي 1500 عامل، في البداية، على طول المسافة بين سيدي براني وسيدي أحمد المقرون، وبعد إتمام هذا الجزء من الطريق تم الانتقال إلى الجنوب لإنشاء أجزاء أخرى تمتد حتى اجدابيا. وما زالت هذه الإجراءات سارية حتى الآن، وإن كان عدد العمال قد تقلص إلى النصف، وبالفعل يوجد الآن حوالي 700 عامل يعملون في منطقة اجدابيا، لاستكمال الأجزاء الأخيرة من امتدادات الطريق الساحلية الكبيرة: بنغازي - العقيلة.

وقد كانت الحبوب اللازمة للمعيشة توزع بمقدار 50 طناً في المتوسط يومياً على العاجزين عن العمل وعلى الشيوخ وعلى العاطلين عن العمل. وكما هو المتبع في سلوق، كان التوزيع في المقرون يتم كل عشرة أيام، بنظام البطاقات التموينية.

ولم تكن ظروف البراعصة والدرسة في المقرون مزدهرة، بسبب نفس العوامل التي أحاطت بقبيلتي العبيد والعرفة في سلوق.

ومن أجل تحسين ظروف المعيشة في المقرون تم التفكير في إنشاء مزارع. ولهذا الغرض خصصت قطعة خصبة جداً على الساحل، هي سواني الإخوان، كانت في وقت سابق تزرع من قبل العواقر في سلوق، فأعيد تأهيل الآبار القديمة، وحفر العديد منها، من قبل المزارعين، بالنظر إلى عدم عمق المياه الجوفية، الذي يتراوح بين 80 سنتيمتراً إلى مترين. وهنا أيضاً أشرف المكتب الزراعي على تقسيم المنطقة إلى مزارع، تخصص كل منها إلى أحد أرباب الأسر من الأهالي. وفي الوقت الحاضر توجد في سواني الإخوان 354 مزرعة، بها عدد مماثل من الآبار، تعمل بكامل قدرتها الإنتاجية، وتمتد على مساحة 30 هكتاراً. وقد أدت خصوبة التربة، وتوفر المياه، ووجود العديد من أشجار النخيل والفاكهة المختلفة، إلى أن تصبح هذه المنطقة، في غضون شهور قليلة، واحدة من أجمل المستعمرات. وكانت منتجات هذه المزارع تذهب لصالح أصحابها من الأهالي، فيتاجرون فيها تماماً كما يحدث في سلوق.

وفيما يتعلق بالخطوات المتبعة في سائر المجالات فهي تماثل تماماً تلك المتبعة في سلوق، التي تم ذكرها بالتفصيل في ص (21) من هذا التقرير، حتى فيما يتعلق بإنشاء المعهد الخاص بالأطفال، حيث وجدت في المقرون نفس الظاهرة التي وجدت في سلوق، وهي ظاهرة الأطفال المهجورين، الذين كانوا يعيشون على الصدقات العامة. وكان المعهد الذي أنشئ حديثاً مماثلاً تماماً من حيث المساحة والتصميم المعماري لنظيره الذي أنشئ في سلوق، وتتوفر فيه نفس الخدمات. ولذا تراجع فيما يتعلق بوصفه وسائر التفاصيل حوله الصفحات 22 و 23 من هذا التقرير. إضافة إلى ذلك ألحق بهذا المعهد

مدرسة للفنون والصنائع، وهي مؤسسة لم يوجد مثيل لها في سلوق بعد. وقد تم مؤخراً تأثيث وتجهيز هذه المباني بكل المواد والمعدات اللازمة. وكانت المدرسة تتضمن الأقسام التالية: للذكور: نجارة، حدادة، خرازة، نسيج. وللإناث: نسيج، تفصيل، خياطة. وبلغت تكلفة إنشاء تلك المدرسة وتجهيزها 110.000 ليرة.

كان الأطفال المقيمون في المعهد المذكور 500 طفل (العدد نفسه للأطفال في معهد سلوق)، أي 375 من الذكور، و125 من الإناث. وفيما يتعلق بالتنظيم والنظام والتعليم والتغذية .. إلخ ينطبق على هذا المعهد ما سبق ذكره عن معهد سلوق في صفحتي 21 و22 من هذا التقرير. وقد نال أطفال المقرون أيضاً إعجاب السكان في بنغازي بمناسبة احتفالات الدستور. كانوا رائعين في العروض الرياضية الجماعية، إضافة إلى ما أبدوه من ذكاء حاد، وقدرات غير عادية على الاستيعاب. ومن ثم فقد أحرزوا هذه السنة في الاختبارات الدراسية نتائج ممتازة. وكان عدد التلاميذ أكثر من 500 تلميذ، 400 منهم ملتحقون بالمعهد، أما الباقون المائة فلم تكن سنهم تسمح بالالتحاق.

وكانت المقرون أيضاً مرشحة، مع استقرار المزيد من السكان فيها، لأن تكون أحد أجمل المراكز الزراعية في منطقة جنوب بنغازي، نظراً لخصوبة أراضيها، التي كانت مهمة خلال سنوات الخصب في معدلات الأمطار، ولوفرة طبقة المياه الجوفية. كما أنها كانت مرشحة، من الناحية التجارية، لأن يكون لها

مستقبل باهر، لوقوعها في منتصف الطريق بين اجدابيا وبنغازي، ولأنها كانت محطة توقف واستراحة للمركبات التي تستخدم هذه الطريق.

هذا التقرير المختصر يهدف إلى بيان كم كان عمل هذه المتصرفية مركزاً وجاداً، تنفيذاً للتعليمات الصادرة من الحكومة، منذ ما يقرب من سنتين، لتنظيم حياة السكان المحشدين في هذه المنطقة. ولكن الجهود أخذت في التراجع عندما برزت المؤشرات على بلوغ الغاية التي كانت مستهدفة، وكانت هذه الجهود تسهم في إبراز قيمتها الكبيرة. وترى هذه المتصرفية أنها قامت بالواجبات الملقاة على عاتقها، وإذا ما لوحظت بعض مظاهر التقصير، فذلك يرجع إلى الظروف التي أحاطت بتنفيذ البرنامج. وللحكومة أن تكون متأكدة أن روح التفاني المطلق في العمل كانت متوفرة عند العاملين، إضافة إلى الإرادة الطيبة التي كانت ضرورية، وروح الطاعة العمياء في تنفيذ الأوامر من أجل بلوغ الهدف المنشود.

انتهى.

GOVERNO DELLA CIRENAICA

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri  
PSDMAE

COMMISSARIATO REGIONALE

DI  
BENGASI

\*\*\*

RELAZIONE SUGLI ACCAMPAMENTI

هذه هي الوثيقة الإيطالية الأصلية

ALLEGATI : I planimetria del tipo di accampamento.

32 fotografie formato 13x18.

4 " panoramiche

28 LUG. 1932 Anno X R.F

GOVERNO DELLA CIRENAICA

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri  
PSDMAE

COMMISSARIATO REGIONALE

DI

BENGASI

ooo

RELAZIONE SUGLI ACCAMPAMENTI

ALLEGATI : I planimetria del tipo di accampamento.

32 fotografie formato 13x18.

4 " panoramiche

28 LUG. 1932 Anno X R.F.

RELAZIONE CIRCA LA COSTITUZIONE E ORGANIZZAZIONE DEGLI  
ACCAMPAMENTI INDIGENI NELLA GIURISDIZIONE DEL  
COMMISSARIATO REGIONALE DI BENGASI

\*\*\*\*\*

S. E. il Vice Governatore nel *incarico* del 1930 nell'assumere il Governo della Cirenaica, allo scopo di distruggere il predonaggio, deli-  
bato fra i suoi primi atti di Governo, il concentramento delle popolazio-  
ni sparse per tutto il territorio della Colonia, in punti che consentiva-  
no un diretto e tassativo controllo nonché una continua sorveglianza sul-  
le <sup>popolazioni</sup> ~~avute~~ riguardo alle possibilità idriche, agrologiche e logistiche che  
i centri stessi potevano dare. Fu pertanto deciso dal Governo l'esodo del-  
le popolazioni dislocate nel Gebel per essere gran parte di esse raggrup-  
pate in località adatte nel territorio di questo Commissariato, allo sco-  
po unico di evitare ogni contatto con i gruppi di predoni che sorretti e  
mantenuti volontariamente o con imposizione, dalle stesse popolazioni, in-  
festavano tutto il territorio della Colonia, dando una sensazione di peri-  
colo continuo sia alla vita umana che agli averi e portando, come conse-  
guenza, l'arresto quasi completo di tutto quello che era commercio, traf-  
fici, comunicazioni ecc., e in una sola parola benessere della Colonia. Il  
contrentamento delle popolazioni apportava come conseguenza la istituzio-  
ne di attendamenti con una organizzazione interna, adeguata allo scopo che  
si voleva raggiungere. Come tipo di attendamento venne prescelto quello  
classico del campo romano ( Castrum ) avendo cura di raggruppare in ogni  
singolo quadrato del campo stesso tutta la popolazione appartenente al  
medesimo gruppo, etnico. Ciò non solo per ovviare le inevitabili confusio-  
ni che le promiscuità procurano, ma principalmente per una maggiore faci-  
lità di controllo, sia dell'intero gruppo etnico, come del singolo indivi-  
duo. Un ordine di reticolato posto attorno ad ogni singolo attendamento,  
con un varco pervogni lato, sorvegliato continuamente dai militari del-  
l'Arma, doveva servire ad evitare eventuali arbitrari allontanamenti ed  
a disciplinare il movimento entro il campo.

Per l'organizzazione interna si pensò ed istituire un capo campo, scelto fra i funzionari indigeni al servizio del Governo di provata capacità e fedeltà. Ad esso incombeva il generale andamento del campo e per lo espletamento di tale compito si avvaleva dell'opera dei capi quartieri ad ognuno dei quali era devoluta la sorveglianza di un intero quadrato. Questi a loro volta venivano controllati dai capi fila che avevano l'incarico di sorvegliare direttamente le persone che abitavano nelle tende sotto il suo diretto controllo. Egli quindi rispondeva delle eventuali assenze dei suoi diretti amministrati, per cui aveva l'obbligo di fare l'appello, almeno una volta al giorno di tutte le persone della propria fila e di denunciare immediatamente le eventuali assenze arbitrarie. Aveva anche la facoltà di effettuare visite sotto le tende onde assicurarsi personalmente della presenza o meno di armi e munizioni o di persone estranee all'attardamento.

Ogni novità durante il corso della giornata doveva venire dai capi fila comunicata ai capi quartieri e da questi al capo campo che ne informava subito l'autorità politica locale la quale con i propri organi dipendenti esercitava a sua volta continuamente il controllo sul personale indigeno suddetto, scelte come accennato, fra persone fedelissime che in gran parte avevano prestato servizio militare o resi segnalati servizi al Governo.

Alla popolazione di ogni singolo accampamento era concesso, per ragioni di lavoro o per altre plausibili, di uscire dall'attardamento dietro nulla osta dell'autorità locale di Governo, che rilasciava apposita autorizzazione sui libretti di identità. In caso di infrazione all'autorizzazione stessa o di arbitrario allontanamento le autorità locali dovevano immediatamente informare questo Commissariato che diramava subito gli ordini per il rintraccio dei trasgressori che, a secondo dei casi, venivano denunciati al Tribunale Speciale o puniti con provvedimenti previsti dall'ordinamento della Polizia per la Libia.

Il bestiame della popolazione doveva essere, tutte le sere, al tramonto, raggruppato entro il rispettivo attardamento in apposite aree poste tra la prima fila di ogni quadrato e il reticolato. All'alba il bestiame veniva mandato al pascolo, in zone prescelte, accompagnato dai pastori o

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri

dal rispettivi proprietari, vigilato, mediante protezione diretta dai gregari del nucleo irregolare di polizia o da reparti di truppa. Chi col proprio bestiame sconfinava dalla zona e quindi si detraeva alla vigilanza delle forze di protezione, doveva essere punito con opportuni provvedimenti concernenti nel pagamento di adeguate multe e non esclusi quelli relativi alla confisca di tutto o di parte del bestiame in casi di recidiva.

Sotto questi principi fondamentali di direttiva il 27 giugno 1930 in obbedienza degli ordini tassativi impartiti dal Governo questo Commissariato iniziava il concentramento delle popolazioni indigene dislocate nel territorio di giurisdizione, tutti appartenenti alla tribù Auaghir mentre, in pari tempo, dava corso al lavoro preparatorio in determinati centri e località, per ricevere le popolazioni che intanto muovevano dal Gebel verso la costa del sud bengasino.

All'inizio di questo movimento il Commissariato, detto allora degli Auaghir, comprendeva tre Delegazioni e cioè: Toora - El Abiar - Soluk. Successivamente, per uniformità d'indirizzo, con D.M. in data 9 settembre 1929 veniva a cessare il Commissariato di Città che fuso con quello degli Auaghir prendeva la nuova denominazione di Commissariato Regionale di Bengasi, mantenendo intatta la suddivisione circondariale.

Il primo concentramento fu fatto a Driana ove vennero ammassate le popolazioni di Toora, Bersis e Mebni destinate ad essere evacuate fatta qualche piccola eccezione per il centro di Toora ove rimasero, sotto il diretto controllo dell'autorità locale, delle famiglie di indigeni ingaggiate dalla Colonia del "Fascio Milanese" o perchè accudivano a lavori orticoli o gestivano pubblici esercizi.

Toora contava allora circa 1500 anime tutti Auaghir facenti parte delle cabile Bragta, Auaghir propriamente detta, Auamma (marabuttini).

Da Bersis partirono le cabile Abdala Omor e le ailet Dinal e El Gazal.

Da Mebni le cabile Abdala el Bid e Brahim (Sdeidi). Da Driana furono allontanati i Chefeifat, i Fuares e l'ailet Hazza. Anche a Driana furono lasciate le famiglie che possedevano orti e giardini in piena efficienza, allo scopo di non far mancare a Bengasi la frutta e la verdura che da detto centro come da altri costieri provenivano.

Il 4 luglio 1930 le popolazioni, così raggruppate, iniziavano la marcia da Driana verso Ghemines seguendo l'itinerario: Driana-Sidi Mansur-Benina-Nauagnia-Mesc el Ghetaan-Ghemines. La marcia durò 12 giorni. Le masserizie erano trasportate da una carovana di 2000 cammelli fatti affluire, per l'occasione, da Soluk. Il bestiame delle popolazioni suddette, eccettuato quello impiegato nei lavori orticoli seguiva la popolazione. Complessivamente si trattava di circa 6000 capi. Dopo una sosta di pochi giorni a Ghemines la marcia fu ripresa per Soluk, prescelta come definitiva residenza, ove tutta la colonna di uomini, cammelli e bestiame giunse ai primi di agosto. La marcia da Driana a Soluk si svolse regolarmente: una compagnia di ascari del 2° Eritreo fece il servizio di vigilanza notturna e di protezione. Non furono mai ritardi durante le tappe. Chi indugiava veniva immediatamente punito per le armi. Un provvedimento così draconiano fu preso per necessità di cose, restie come erano le popolazioni ad abbandonare le loro terre ed i loro beni. Anche per il bestiame che per le condizioni fisiche non era in grado di proseguire la marcia veniva immediatamente abbattuto dai gregari a cavallo del nucleo irregolare di polizia che avevano il compito di proteggerlo e custodirlo. Questo provvedimento era pur esso necessario per non lasciare il bestiame disperso e attardato nelle mani dei predoni; qualche piccolo nucleo da questi osava spingersi durante le marce di trasferimento fino nei pressi delle colonne, nella speranza di raccogliere tutto quanto veniva disperso o abbandonato. Vana speranza sempre delusa, chè ogni oggetto che poteva avere una qualunque utilità veniva raccolto dai reparti di coda che chiudevano la colonna in marcia.

Sgomberati così i piccoli centri di Teera, Mebri e Driana si pensò a dare una organizzazione alle popolazioni colà rimaste per ragioni agricole.

Per necessità strategiche temporaneamente Teera passava nel settembre 1930 alla dipendenza del Commissariato del Gebel. La sede della Delegazione si trasferiva a Bengasi sotto la denominazione di "Delegazione di Bengasi esterna".

Alle scopo di assicurare un sicuro e proficuo controllo si provvide a far alloggiare dalle case sparpagliate in dette località le famiglie, obbligando queste a vivere sotto la tenda che veniva posta in apposito recinto. Sorsero così i piccoli campi di Driana, Sidi Califa, Coefia; quelli di media mole di El Abiar e Suani Terris e i grandi di Soluk e Sidi Ahmed el Magrun, comprendenti ognuno le popolazioni appartenenti ai grup-

pi etnici che qui appresso si specificano.

DELEGAZIONE DI BENGASI, INTERNA

CAMPO DI BRIANA - Esso comprende complessivamente 276 tende. Gli elementi che lo compongono appartengono tutti alla tribù Auaghir e comprendenti le seguenti cabile: Cfeifat, con 109 tende; Zeid con 31 tende; Brahia con 24 tende. Le rimanenti 102 tende appartengono a elementi Coreghia (originari di Bengasi); ad elementi della Tripolitania e a qualche elemento Dorsa e Mugarba. Complessivamente l'attendamento conta 1319 anime così divise: uomini 392, donne 418, bambini 276, bambine 232. Per l'assistenza sanitaria l'attendamento è provvisto di un ottimo ambulatorio medico chirurgico di recente costruzione, arredato con materiale medico e tramentario sì da permettere qualunque intervento. Un infermiere di provata capacità è ivi addetto e coadiuva e informa il sanitario di questo Commissariato nelle prestazioni medico-chirurgiche e lo informa giornalmente dell'andamento della pubblica salute.

Il controllo sulla popolazione viene fatto da un sottufficiale dell'Arma dei CC. RR. che riferisce giornalmente al Delegato Circoscrizionale che a sua volta ne informa questo Commissariato.

CAMPO DI SIDI CHALIFA - Comprende 227 tende del medesimo gruppo etnico Auaghir. In esso campo risiedono 87 tende della cabila Negom; 36 della cabila Arcibat; 44 della cabila Mahdi; 17 tende di elementi del Fessan. - Le rimanenti 43 tende appartengono a elementi di altri aggregati e precisamente Braasa - Dorsa - Mrabtin - Orfa e Abid che distaccatisi molti anni addietro dai loro gruppi si stabilirono per ragioni agricole in detta località. Complessivamente l'attendamento comprende 939 persone e precisamente 318 uomini, 309 donne, 171 bambini e 141 bambine.

Anche qui esiste un ottimo ambulatorio medico-chirurgico riccamente arredato, affidato ad un infermiere che aiuta il sanitario di questo Commissariato nelle sue visite quasi quotidiane e lo tiene informato della salute pubblica di quel centro.

La sorveglianza e il controllo sulle popolazioni viene esercitato da un sottufficiale dell'Arma, a simiglianza del Campo di Briana.

CAMPO DI CORFIA - Sorge a sud della Colonia Penale Agricola e della strada camionabile che porta a Barce e dalla quale dista circa mezzo

chilometro.-E' situato attorno alla ridotta sede del Comando Stazio-  
ne CC.RR.. Vinsi accede mediante una strada che si distacca dall'ar-  
teria suddetta.L'attendamento comprende appena 163 tende, sempre ap-  
partenenti alla tribù Auaghir e precisamente 68 Bragta, 72 Negem  
e le rimanenti 22 appartenenti a elementi Orfa, Abid e Hasa. Il nu-  
mero complessivo delle persone ivi residenti ammontano a 573 e pre-  
cisamente 193 uomini, 114 donne, 144 Bambini e 122 bambine.

Anche a Coefia vi è la medesima organizzazione sanitaria che  
sussiste per i due precedenti campi. Ottimo l'ambulatorio medico af-  
fidato ad un provetto infermiere; continua e vigile l'assistenza sa-  
nitaria e il controllo sulla popolazione esercitato dal sottufficia-  
le dell'Arma che comanda la Stazione.

ATTENDAMENTO DI GUARSCIA - E' composto di 140 tende con 634 persone  
tutti bengasini. Esso è situato attorno alla ridotta ove ha sede la  
Stazione dei CC.RR. il cui Comandante provvede al controllo e alla  
sorveglianza. Il campo è cinto di reticolato, quello stesso che tut-  
to intorno protegge la ridotta medesima. La popolazione del Guarscia  
è però fluttuante annualmente in due periodi quello cioè della semi-  
na e quello successivo del raccolto. Allora la popolazione supera il  
doppio di quella fissa poichè moltissimi indigeni residenti a Ben-  
gasi, data la vicinanza di quel centro, vi si recano per la semina dei  
cereali in quella zona facendo ritorno in Città a lavori ultimati,  
salvo a ritornarvi al momento del raccolto e ad intrattenervisi per  
il tempo strettamente necessario. Al Guarscia vi è un ottimo ambula-  
torio il migliore, come ampiezza e disposizione dei locali di tutta  
la circoscrizione di Bengasi Esterna. L'arredamento è invece analogo  
agli altri. Il funzionamento di esso è affidato al sanitario di  
questo Commissariato coadiuvato da un buon infermiere. Vi è anche una  
scuola, frequentata annualmente da circa 60 allievi fra nazionali e  
indigeni, retta da un maestro italiano aiutato da un coadiutore in-  
digeno per quanto riguarda la lingua araba. Annessa alla scuola vi  
è una discreta palestra ginnastica con un piccolo giardino per le  
lezioni teorico-pratiche di botanica elementare.

Essendo il Guarscia un villaggio prettamente agricolo ove vi è

la concessione della Società Unione Coloniale Italo Araba (U.C.I.A.) vi risiedono diverse famiglie di metropolitani, ragion per cui a cura della Società stessa è sorta anni addietro una chiesetta ove ogni domenica viene celebrata la messa. Dato il numero dei ragazzi metropolitani è stato istituito recentemente una sezione dell'O.N.B. e delle Piccole Italiane il cui fiduciario è lo stesso, insegnante elementare. Guarscia è toccata dalla linea ferroviaria Bengasi-Soluk con i cui centri si trova in comunicazione oltre che per mezzo della ferrovia anche da una strada rotabile.

**ATTENDAMENTO DI SUANI TERRIA** - E' il più grande della circoscrizione di Bengasi Esterna. Esso infatti conta 565 tende così divise: Auagher (Brahim, sdeidi e Gataan) 165 tende. Mogarba (Raedat-Aulad Sciamach) 144 tende. Braasa 40 tende. - Dorsa 73 tende. - Tripolini 31 tende. - Marabuttini aggregati ai Mogarba 31 tende. - Orfa 19 tende. - Mesamir Negiagiera 21 tende. - Miste (Surgiaber, Cotoglia, Sliten e Misuratini) 51 tende. Il numero complessivo delle anime ammonta a 815 uomini, 672 donne, 431 bambini e 417 bambine. In complessive 2368 anime.

L'attendamento sorge ad est della ridotta RR.CC. e del piccolo centro. L'unica spesa pubblica è stata quella della rimessa in efficienza della ridotta, alla quale esternamente fu costruito l'ambulatorio medico con alloggio per l'infermiere. La spesa complessiva fu di L. 42.000. Per iniziativa della popolazione stessa fu l'anno scorso raccolta la somma di L. 8.000 quale contributo per la costruzione di una moschea. La pratica è attualmente in corso al Governo. L'ambulatorio medico, a simiglianza degli altri, è ottimamente arredato con materiale medico e strumentario. Il controllo sulla popolazione viene esercitato dall'Arma dei RR.CC.

Per tutti i suddetti campi appartenenti alla circoscrizione di Bengasi Esterna non si sono sopportate spese pubbliche per sistemazioni e miglioramenti in genere ad eccezione della costruzione dell'ambulatorio medico di Briana, della rimessa in efficienza della ridotta di Suani Terria e delle spese incontratesi per un conveniente arredamento di tutti gli ambulatori medici. Spese per

le ordinarie manutenzioni degli immobili demaniali si sono eseguite nella giusta misura della normalità; mentre delle maggiori spese si sono avute *in quelle* sanitarie per la salvaguardia della salute pubblica le cui condizioni in tutta la circoscrizione sono state e sono floride nè mai si è avuto caso di rilevare affezioni epidemiche. Ciò dipende e dalla vita attiva che le popolazioni conducono e dalle provvidenze igieniche che entro gli accampamenti vengono instancabilmente adottate.

Tutte le popolazioni suddette conducono la medesima vita e la medesima attività; attività prettamente agricola con speciale riguardo alla orticoltura i cui prodotti vengono smerciati sul mercato di Bengasi.

Solamente una parte della popolazione di Driana è dedita alla produzione di legna e carbone. Ed invero il territorio di Driana per essere largamente ricco di piante di batum ad alto cespuglio si presta per questa attività.

Dato il numero dei ragazzi dettagliatamente specificato esistenti in ogni singolo campo questo Commissariato ha già, ~~disposto~~ l'apertura di una scuola elementare in ognuno di essi, eccezion fatta per Guarsciaove essa già esiste da tempo.

Nessuna provvidenza economica il Governo ha prodigata per i suddetti cinque campi non essendosene appalesata la opportunità.

Trattasi infatti di popolazione stabile da anni fissata alla terra dalla quale trae i mezzi di sussistenza e i prodotti con i quali commercia. Proprietaria di un discreto numero di bestiame che può facilmente mantenere per gli innumerevoli buoni pascoli che trovansi lungo la fascia costiera ritrae dalla pastorizia e dai suoi prodotti buoni guadagni. Per cui è indiscusso che esse siano le popolazioni economicamente più floride del territorio e completamente indipendenti da eventuali aiuti del Governo.

#### DELEGAZIONE DI EL ABIAR

La popolazione in tutta questa circoscrizione comprende appena 3.429 anime quasi tutta raggruppata nel centro di el Abiar

in apposito campo organizzato nell'identico modo dei precedenti già esaminati. L'accampamento è a nord dell'abitato. Conta 795 tende, tutte della tribù Auaghix, ad eccezione di qualchuna aggregata. Il campo comprende 1212 uomini, 1080 donne, 558 bambini e 579 bambine. Complessivamente 3429 anime.

Dei piccoli gruppi di tende sono dislocate per necessità agricole e per lavori ferroviari nei centri minori e precisamente 4 tende a Metania presso l'ex fattoria Bazza; 15 tende in località Got Sultan presso la fattoria agricola Oltremare; 6 tende a Sidi Maius presso la concessione agricola del Barone Polara; 6 a Bu Mariam per lavori ferroviari. El Abiar è toccata dalla strada ferrata Bengasi-Barce. Precisamente è posta al 60° Km. di detto tronco servito con due treni giornalieri in andata e ritorno. Con i predetti due centri è quindi in continue comunicazioni. E' anche unita da una pista praticabile in tutte le stagioni con i predetti centri maggiori. Anche i centri minori di Regima e di Sidi Maius come quelli intermedie di Gabr el Gira e Bu Mariam sono toccati dalla medesima ferrovia.

La popolazione di El Abiar è stata una tra le pochissime della Cirenaica che in occasione del concentramento delle popolazioni rimase nel suo territorio. Ciò è stato come un riconoscimento del Governo per la continua fedeltà, l'attaccamento e disciplina che essa popolazione aveva sempre e in ogni momento dimostrato. Essa fu però organizzata come le altre unicamente per uniformità di indirizzo consigliato dai momenti. Come spese pubbliche per migliorare la vita di quel centro si è provveduto allo sviluppo del nuovo centro di El Abiar abbandonando l'idea di ampliare *quello vecchio* che per la sua ubicazione mal si adattava con le nuove necessità. Si è però avuto cura di tutelare, nel vecchio abitato, l'igiene e la salute pubblica. Il nuovo centro di El Abiar comprende il villaggio "Giuriami", così chiamato per il tipo di case che lo compongono, identiche a quelle che l'allora Ministro Giuriami fece costruire, nell'immediato dopo guerra, nei territori devastati. In esso hanno sede gli Ufficio della Delegazione Circondariale; quelli della Tenenza CC. RR.; l'Ufficio Postale; la scuola elementare; nonchè gli alloggi per il Tenente dei CC. RR., del Parroco, dell'Insegnante elementare, dell'Uffi-

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri  
ciale postale, degli impiegati della Delegazione e di dodici Ufficiali del Battaglione di stanza in El Abiar.

Dato il numero dei metropolitani ivi residenti, l'anno scorso a cura del Vicariato Apostolico della Cirenaica, con il contributo del Governo e di un Comitato espressamente costituito, venne costruita una Chiesa dedicata alla Madonna della Vittoria, che fu inaugurata nell'ottobre del 1951. L'importo fu di L. 92.000.

Antistante al Villaggio Giuriati sorge la stazione ferroviaria che è servita da un bar ristorante per i viaggiatori. Più a nord si osserva l'abitazione del Delegato Circondariale circondata da un ottimo giardino. Verso ovest si erge la ridotta militare, sede del Comando di Battaglione e annessi servizi. Gli alloggiamenti militari sorgono a breve distanza dalla ridotta, così pure la sala convegno Ufficiali e l'abitazione del Comandante del Battaglione. Un'ampia strada, di recente sistemazione congiunge il vecchio al nuovo paese e porta fino alla ridotta. Lung'essa sorgono gli esercizi pubblici di vario genere (mercerie, alimentari, sartoria, calzoleria, barbieri, ristoranti, caffè e bar ecc.) gestiti da nazionali e indigeni. Esiste in El Abiar anche un piccolo albergo per le persone di passaggio costrette, spesso, per necessità di affari a sostare in quella località. Recentemente parecchi indigeni del luogo hanno chiesto a scopo costruttivo delle aree. Le nuove costruzioni saranno ubicate secondo le prescrizioni di un piano di ampliamento già esistente, come del resto venne fatto per quelle in precedenza costruite.

Fra le opere pubbliche di maggiore importanza si notano oltre la Chiesa due impianti idrici per il sollevamento delle acque per i bisogni della popolazione metropolitana e indigena. Due serbatoi uno di nove e l'altro di 100 metri cubi per la raccolta e la distribuzione, la cui costruzione, costò circa 200.000 lire.

La costruzione di una Moschea per la popolazione musulmana eseguita dalla popolazione con il contributo, pari al cinquanta per cento, da parte del Governo per l'importo di L. 42.000.

La costruzione di una grande scuderia per i quadrupedi del

Marsa M. RR. con la relativa nuova sistemazione dei locali della Caserma per L. 90.000. Costruzione di una strada della lunghezza di m. 1400 che congiunge la caserma militare al nuovo e vecchio abitato. Opera questa dell'importo di L. 45.000 eseguita con i proventi delle tasse ed i servizi municipali e mediante un contributo da parte del Governo di L. 15.000. Sistemazione delle strade interne del vecchio e nuovo abitato. Impianto di una stazione entomologica (mediante trasporto di una baracca "clies" da Marsa Brega) per la lotta contro i parassiti dell'agricoltura con particolare riguardo alle cavallette. La costruzione di un abbeveratoio per animali di vario genere (equini, caprini, ovini, camellide) per L. 12.000.

Fra le opere di carattere agrario si possono annoverare: la sistemazione di quasi due ettari di terreno a culture orticole e frutticole per i bisogni dei funzionari e impiegati civili e militari; l'alberatura stradale; la sistemazione a giardino della zona circostante all'abitazione del Delegato Circondariale (già sopra menzionato) e della zona antistante alla ridotta e alloggiamenti militari. La sistemazione a parco, con piante forestali, di mezzo ettaro di terreno,

è in corso l'avvaloramento di circa quindici ettari di terreno, approfittando della quantità di acqua, oltre i normali bisogni, a culture irrigue per invogliare una parte della popolazione indigena a dedicarsi a questa specie di attività quasi del tutto sconosciuta in quella zona.

El Abiar è dotata di due ambulatori uno nel vecchio abitato e l'altro entro l'attendamento. I servizi igienico-sanitari sono sotto la diretta sorveglianza dell'Ufficiale medico del Battaglione che disimpegna anche il servizio civile ed è, in tale suo compito, coadiuvato dal personale sanitario indigeno e da quello ingaggiato per il funzionamento dei servizi di carattere municipale.

La salute pubblica della popolazione di El Abiar è sempre stata di ottima salute sotto ogni punto di vista. nascite e mortalità normalissime. Mai si sono verificate in quel centro malattie epidemiche. Gli indigeni eseguono scrupolosamente le prescrizioni igieniche convinti ormai della grande utilità che l'applicazione di esse apporta alla salute pubblica.

Si sono così potute combattere due malattie, caratteristiche nei popoli orientali (congiuntivite e sifilide) che da svariati anni aveva assunto carattere di cronicità. Oggi la percentuale in quel campo è minima mercè le assidue cure e la continua propaganda fra la popolazione.

Da tempo sussistono ad El Abiar alcuni servizi di carattere municipale. Essi furono meglio organizzati di recente in applicazione dell'art. 53 dell'ordinanza organica di amministrazione della Libia. Con i proventi che si traggono la Delegazione Circondariale provvede alla pulizia stradale, alla disinfezione, all'igiene pubblica, all'illuminazione, alla manutenzione delle strade interne del vecchio e del nuovo abitato.

La popolazione è dedita, in gran parte, alla produzione di legna e carbone esistendo in El Abiar una estesissima zona boschiva ad alto e medio fusto per una lunghezza di circa 30 Km. e per una larghezza variabile dai quattro ai cinque. Fino a quattro anni fa lo sfruttamento di questa grande zona boschiva non era fatto con quei saggi criteri per la conservazione delle zone demaniali boschive. Cosicché in esse molti danni furono arrecati. Con la istituzione della Milizia Forestale in Libia (R.D. 16 gennaio 1930 n° 70) il taglio dei boschi fu razionalmente disciplinato così pure la produzione della legna e del carbone che venne data in concessione a persone di provata capacità che, sotto la guida della Milizia Forestale, insegnano agli operai indigeni il modo di ottenere il prodotto con sistemi più acconci onde migliorarne la qualità.

Coltiva anche detta popolazione la terra ma esclusivamente per la produzione dei cereali (orzo e grano). Cura molto l'allevamento del bestiame (ovini, caprini, cammellide ed equino) da cui trae buone fonti di guadagno. Ha sempre vissuto, date le sue condizioni economiche, con i propri mezzi, per cui non è stato necessario mai l'intervento del Governo. Solamente quest'anno si è dovuto pensare a dare qualche piccolo aiuto ai più indigenti a causa del mancato raccolto dovuto alla eccezionale siccità e poiché la popolazione ha dovuto necessariamente intaccare le ultime riserve cerealicole il Governo penserà, all'inizio delle prossime semi-

ne, a fornire alla popolazione suddetta il quantitativo necessario di sementi.

DELEGAZIONE CIRCONDARIALE DI SOLUK

Come è stato precedentemente accennato nella presente relazione circa lo spostamento delle popolazioni costiere di Toora, Driana, Sidi Califa e Coefia, il centro di Soluk fu prescelto dal Governo quale sede di uno dei più grandi attendamenti della Cirenaica. Ed infatti oltre le popolazioni suddette (in numero di 2830 anime); furono colà fatti affluire le popolazioni delle tribù Abid e Orfa che nell'agosto del 1930 muovevano dai loro territori sul Gabel verso la piana bengasina.

Esse popolazioni giunsero a Soluk nel novembre del 1930 dopo una sosta di oltre 4 mesi a Toora. Non a caso fu destinata Soluk quale sede di concentramento poichè nella scelta delle località si tenne conto soprattutto di due condizioni essenziali per la vita delle popolazioni e cioè: facilità di rifornimenti in genere, e ricchezza di acqua nel sottosuolo per i bisogni quotidiani; non escludendo un terzo fattore di principale importanza quale la possibilità, dal lato strategico, di difesa in casi di eventuali incursioni predoniere. Soluk raggruppava in se questi tre elementi: i rifornimenti facilissimi sia per via ordinaria che per ferrovia, da Bengasi, distante appena 60 Km.; falda freatica ricchissima con ottima acqua dolce a brevissima ~~sistema~~ profondità (da tre a sei metri). I pozzi già esistevano numerosi per cui non si manifestava impellente il bisogno di costruirne altri. Dal lato strategico la difesa poteva essere fatta dalle truppe di Presidio, composte allora di un battaglione con i relativi servizi di una squadriglia autoblindata di una sezione di Artiglieria da 75 mm/ oltre ai militari dell'Arma e ai gregari del nucleo irregolare di polizia.

L'accampamento sorse ad un chilometro verso est dell'abitato.

Esso è il più grande fra tutti quelli della Cirenaica essendo contenuti in esso ben 15830 anime. Il reticolato che cinge l'ac-

campamento ha un perimetro di cinque chilometri (1250 metri per ogni lato). La popolazione che vi risiede è in gran parte composta di elementi Auaghir che vivevano, prima del concentramento, sparsi in tutto il territorio di Bengasi, oltre che nei centri costieri già citati, anche in quelli interni di Ghemines, Nauaghia, Giardina ed in quelli più a sud est di Soleidima, Beda Fom, Saunnu e msus. Seguono, come numero di popolazione, gli Abid, gli Orfa, i Fuache ed infine i Mogarba e cioè:

Auaghir della cabila Ibrahim, I.843 tende, I.010 uomini, I.026 donne, 439 bambini, 428 bambine.

Auaghir della cabila Mtaua, I.123 tende, I.549 uomini, II95 donne, 648 bambini, 538 bambine.

Auaghir della cabila Sdeidi, I.263 tende, I.487 uomini, I.365 donne, 727 bambini, 690 bambine. Totale tende Auaghir 4.229, 3.996, uomini, 3.586 donne, I.814 bambini, I.656 bambine.

Complessivamente II.052 anime.

Abid della cabila Giaber, 352 tende, 392 uomini, 372 donne, 199 bambini, 165 bambine.

Abid della cabila Mansur, 349 tende, 324 uomini, 196 donne, 209 bambini, 251 bambine. In totale 701 tende, 716 uomini, 578 donne, 408 bambini, 416 bambine.

Complessivamente 2.108 anime.

Orfa tutti della cabila Torso, 353 tende, 371 uomini, 355 donne, 355 bambini, 250 bambine.

Complessivamente I.331 anime.

Fuacher cabila Alia, 148 tende, 230 uomini, 167 donne, 80 bambini, 58 bambine.

Fuacher cabila Um Sceiba, 149 tende, 149 uomini, 209 donne, 235 bambini, 102 bambine. In totale 297 tende, 379 uomini, 376 donne, 315 bambini, 160 bambine.

Complessivamente I.230 anime.

Mogarba cabila All, 35 tende, 35 uomini, 20 donne, 29 bambini, 23 bambine. In totale 109 anime.

Complessivamente nell'accompagnamento 15.830 anime con 4.816 tende.

Ad eccezione degli Auaghir che oltre a conoscere la pastozia conoscevano e si dedicavano anche alla cerealicoltura, gli Abid e gli Orfa erano prima dello spostamento dediti alla produzione di legna e carbone avendo le loro abituali residenze nelle zone boschive del Gebel e precisamente in quella estesissima regione che da Tecnaz-Maraua e Bir Gandula si protende fino ad Hania e Gasr el Lebja e Zauia Tert in prossimità cioè della costa. Perduto gran parte del bestiame in seguito allo spostamento o per confisca, lontani dai boschi e quindi dalle loro attività, le condizioni degli Abid e Orfa al loro giungere a Soluk non erano certamente delle più floride. Occorreva quindi che la popolazione fosse messa in condizioni di procurarsi i mezzi di sussistenza. Fu così che il Governo attuò il noto programma stradale nel sud bengasino la cui approvazione era già avvenuta da parte del Ministero delle Colonie. I lavori ebbero inizio immediatamente e oltre 2.000 operai vennero inviati dall'attandamento di Soluk a Ghemis per la costruzione del primo tronco Ghemines-Sidi Ahmed el Magrun, seguiti subito dopo dagli altri tronchi Magrun-Sidi Abid el Hati, Sidi Ab el Hati-Ridotta Pessana e Ridotta Pessana-Agedabia, tutti facenti parte della grande arteria stradale Bengasi-Agedabia-el Aghella. Un provvedimento del genere dava la possibilità di vita per 2.000 tende e quindi per 2.000 famiglie. Ma ciò non era, evidentemente, sufficiente necessitando dare almeno lavoro ad un altro migliaio di tende, dato che le rimanenti potevano vivere indipendentemente sia col commercio del bestiame o con le provviste abbondanti di cereali depositati nei Chefs sia ancora con la intensificazione di industrie locali (fabbricazione di terre cotte, di stuoie, di tappeti ecc.). Fu così dato sviluppo ai lavori edilizi di quel centro che venivano richiesti dall'imprescindibile necessità del momento. Così la restante mano d'opera trovò, nel miglior modo possibile, occupazione. Restavano i vecchi, i bambini, gli ammalati, gli inabili al lavoro per menomate condizioni fisiche e i disoccupati. Anche per questi il Governo pensò, con paterna ed amorevole cura, e ne sarà fatta menzione accennando alle provvidenze economiche.

Dalla fine del 1930 ad oggi i lavori pubblici eseguiti nel centro di Soluk rivestono il carattere di una certa importanza. Ed infatti prima dello spostamento delle popolazioni i servizi e i relativi locali avevano uno sviluppo adeguato all'importanza di quel centro. Con il sopraggiungere di quasi sedicimila anime si dovette, necessariamente, provvedere a dare ai singoli servizi una organizzazione meglio rispondente ai bisogni, nonchè ad istituirne altri. Come prima esecuzione di opera pubblica di maggiore immediato interesse fu l'ampliamento dell'ambulatorio medico chirurgico affinché esso potesse accogliere i bisognosi di cure il cui numero giornaliero, era straordinariamente aumentato dopo il concentramento delle popolazioni. Altra opera urgente si manifestò quella della costruzione di una infermeria capace di 24 letti per il ricovero in casi di urgenza. Questi locali sorsero attigui all'ambulatorio sì da formare con questo un unico corpo di fabbricato. Entrambi le spese assommarono a lire 55.000.

L'edificio scolastico che esisteva a Soluk prima del concentramento era costituito da appena due aule scolastiche capaci di ricevere entrambe 100 alunni. Anche questo edificio si dimostrò insufficiente al bisogno per cui contemporaneamente alle opere sanitarie si provvide ad ampliare l'edificio scolastico annettendovi altre 4 aule di maggiore capacità delle prime. Si pensò anche alla costruzione di una palestra ginnastica e fu pertanto sistemato lo spiazzale attiguo all'edificio *stesso*. La palestra fu dotata di attrezzi ginnastici nonchè di un campo di foot ball. La spesa per l'ampliamento dell'edificio e per la palestra ginnastica ascese a L. 13.000. Con l'aumento della popolazione scolastica fu giocoforza destinare un altro insegnante. Si dovette quindi procedere alla costruzione, nelle vicinanze dell'edificio scolastico di un alloggio per l'insegnante metropolitano che costò L. 37.000. L'enorme aumento di popolazione a Soluk apportava aumento di lavoro in seno alla sciarra per la risoluzione delle controversie, fra gli indigeni, secondo gli usi locali. Il Tribunale sciaraitico aveva fino allora

la sua sede entro la Moschea Natì i limitati affari che giornalmente definiva. Ma il locale si dimostrò presto insufficiente per cui si dovette provvedere alla costruzione di un Tribunale sciaraitico per l'ammontare di L. 46.000. E non basta: la Moschea di Soluk divenne troppo piccola per l'affluenza di fedeli che la frequentavano, cosicchè fu provveduto anche a questo bisogno e con la somma di L. 14.950 fu migliorata e ampliata e *sistematizzato* quel luogo di preghiera. Ma siccome la moschea distava quasi un chilometro e mezzo dall'accampamento e ciò impediva alla moltitudine di ottemperare alle quotidiane preghiere, così fu deciso e costruito un apposito luogo di preghiera (secondo le prescrizioni coraniche) nelle immediate vicinanze del campo. Quest'opera fu eseguita con la somma di L. 14.431. Data l'importanza e la immensità dell'accampamento il compito dei capi quartieri era quanto mai gravoso sicchè si appalesò necessaria la costruzione in ogni quadrato di un alloggio con relativo ufficio per ognuno di detti funzionari indigeni. Con il sistema della più rigida economia e con l'aiuto di mano d'opera semigratuita il costo di ogni costruzione fu di L. 2.000 e complessivamente L. 8.000.

Il grande ammassamento di persone fece pensare questo Commissariato ad un bisogno di prima necessità per l'igiene: la costruzione cioè di latrine e letamai. Ogni quadrato fu dotato di due latrine (una per uomini e una per donne) di sufficiente capacità a pareti stagne, e di un letamaio ove raccogliere e cenerizzare le immondizie. Il costo complessivo di dette costruzioni fu di L. 22.970.

Un altro problema si presentava di necessità assoluta, dovuto anch'esso al grande ammassamento di anime: la speditezza nel rifornimento idrico. Si è detto che Soluk è ricchissima di acqua e di pozzi, ma i rudimentali mezzi di sollevamento adoperati dalle popolazioni se potevano andar bene allorquando in detto centro vivevano appena duemila persone, non rispondevano più quando la popolazione si fu quasi decuplicata. Ad avviare l'inconveniente dell'ammassamento di gente ai pozzi, dispersione di acqua, facilità di inquinamento ecc. furono installati cinque impianti di sollevamento che riu-

scirono perfettamente allo scopo. La spesa fu di L.13.000.

L'aumento repentino della popolazione di Soluk aveva portato come conseguenza, un notevole aumento del traffico commerciale. Richiesta di costruzioni di nuovi locali ad uso negozi e richieste di licenze di esercizi pervenivano quotidianamente. Il centro abitato prendeva via via sviluppo in maniera che si dovette pensare alla sistemazione delle strade interne e della piazza. La spesa fu rispettivamente di L.23.200 e L.22.500.

Lo sviluppo commerciale aveva fatto sentire la necessità di un mercato poichè quello esistente non era più rispondente ai bisogni presenti. Con i fondi dei servizi municipali si provvide alla costruzione di un grande mercato per l'importo di circa L.90.000.

La costruzione è redditizia per i canoni di affitto che si ricavano e per la tassa pagata da ogni commerciante per occupazione di suolo pubblico.

Si pensò anche alla sistemazione dei locali della Delegazione che vennero resi più decorosi con una spesa di L.14.950.

L'enorme quantitativo di bestiame che era affluito assieme alla popolazione, circa 30.000 capi, indusse il Governo ad istituire a Soluk una sezione veterinaria, con giurisdizione in tutto il sud bengasino. Si costruì pertanto un apposito fabbricato, con annesso alloggio per il sanitario zociatra, il cui costo fu di L.85.000.

Ma fra le opere di una certa importanza eseguite a Soluk in questo periodo di attività, occorre annoverare la costruzione del collegio per il ricovero e l'educazione dei bimbi e delle bimbe abbandonati. L'opera, del costo di L.397.000, è una delle più imponenti e ammirate di quel centro.

La sistemazione stradale con relativo abbellimento delle vie interne accarezzò l'idea dell'alberatura. Quasi 2000 piante furono messe a dimora con attecchimento meraviglioso. La cura di esse è affidata agli esercenti che hanno l'obbligo di vigilare quelle che hanno davanti al proprio esercizio. Ed in verità è una bella gara fra essi. Le piante furono fornite gratuitamente dall'Ufficio Agrario.

Le provvidenze sanitarie adottate per Soluk non differiscono

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri

gran che da quelle degli altri campi minori già citati. Nella descrizione delle opere pubbliche accennammo all'ampliamento dell'ambulatorio e alla costruzione di una infermeria. Diremo solo che tanto l'uno che l'altra sono arredati in maniera tale da fronteggiare qualsiasi evenienza. Data la distanza dell'accampamento si pensò di istituire in esso campo un posto di medicazione per non obbligare i più malandati in salute a portarsi fino al paese per le medicazioni e le cure.

Lo stato sanitario generale delle popolazioni concentrate è stato sempre buono. Pur non di meno si verificò qualche caso di scorbuto immediatamente represso con somministrazioni di generi vitaminose. Ciò indusse questo Commissariato a ordinare l'anno scorso una visita generale dell'accampamento per accertare la condizione di salute di ogni singolo. Parecchie centinaia di persone affetti di deperimento organico o da oligoemia furono tolte dalle tende e ricoverate nel cosiddetto "campo ammalati" che nel frattempo si aveva avuto cura di far sorgere, pervenire in salute questi esseri che la noncuranza dei propri familiari e la loro innata ignavia aveva ridotti in uno stato veramente pietoso. I più gravi furono ricoverati all'Ospedale di Bengasi. Medicine e vitto speciale donarono a queste larve di uomini salute ed energia e rivestiti con nuovi indumenti rientrarono dopo qualche settimana in seno alle proprie famiglie. Quest'opera che possiamo chiamare di bonifica umana è stata fra le molteplici, che ha riscosso l'ammirazione delle popolazioni indigene. Il campo ammalati è sempre in attività con un numero di circa 200 presenze giornaliere.

Allo scopo di evitare il vaiolo, la cui diffusione trova facile attecchimento fra gli indigeni tutta la popolazione di Soluk, senza distinzione fu sottoposta a vaccinazione. Questa provvidenza sanitarie unite alle altre di uso comune non solo ha migliorato il fisico e fortemente diminuito la percentuale degli uomini malandati per congiuntivite, sifilide, malattie cutanee in genere, piaghe di varia natura ecc. ma ha evitato lo svilupparsi di epidemie. Infatti malgrado il grande agglomeramento di vite mai si sono riscontrate

malattie epidemiche di serena. Cosicché lo stato sanitario di quel centro si può affermare soddisfacente. Come negli altri accampamenti, anche a Soluk, il servizio sanitario è affidato ad un medico civile coadiuvato da personale provetto sia metropolitano che indigeno.

Fra le provvidenze economiche attuate dal Governo per dare alla popolazione la possibilità di vita, fra quelle già accennate dei lavori stradali dobbiamo annoverare quella della distribuzione gratuita di orzo ai vecchi, agli inabili al lavoro ed ai disoccupati.

Questi ricevono per se e per ogni componente a carico non inferiore ai tre anni, mezzo chilo di orzo a testa. La distribuzione viene fatta a ruota in base a speciali tessere. Il quantitativo giornaliero di cereale distribuito varia dai 50 ai 70 quintali al giorno a seconda del numero dei disoccupati.

Le condizioni economiche della popolazione di Soluk non sono troppo floride: il predominio con le sue razze ridusse sensibilmente l'ingente numero di bestiame che, specie gli abid e gli Orfa, avevano. L'allontanamento dalle loro terre, tanto opportuno e necessario per la sicurezza del territorio e per il ritorno alla normalità, ha contribuito, sia pure in misura tenue, a peggiorare le condizioni. L'eccessiva siccità di quest'anno e di conseguenza l'assoluta mancanza di prodotti cerealicoli le ha aggravate, ma le sagge provvidenze del Governo colma queste lacune, e la popolazione vive con mezzi sufficienti di vita.

A tale riguardo è bene accennare ad un provvedimento che potrà un valido contributo a migliorare le condizioni economiche delle suddette popolazioni. Intendesi dire della istituzione di orti agrari per la produzione di verdure varie la cui necessità era fortemente sentita dalle popolazioni del Gebel abituate a vivere nelle zone boschive con i prodotti della terra e della pastorizia. Il terreno attorno a Soluk si presenta quanto mai brullo: uno strato roccioso dà al visitatore la impressione tristissima che quella zona non sia, in modo alcuno, soggetta a valorizzazione. In effetti, però, non è così perché basta togliere quella veste rocciosa perché la terra appaia di perfetta composizione agrológica e ricca di

umus dovuto alla vicinanza della falda freatica. Questi fattori diedero la sicurezza della riuscita di un esperimento orticole.

In pochi giorni, a cura dell'Ufficio Agrario fu delimitata la zona, tracciate le parcelle orticole, divelto il crostone roccioso, iniziata la canalizzazione per la irrigazione degli erbaggi, iniziato lo scavo di pozzi in numero adeguato alla estensione. Gli indigeni, al principio furono increduli, anche quelli che volontariamente avevano chiesto una parcella di terreno e ~~vi~~ erano stati ingaggiati nei lavori. Ma ai primi risultati nacquero subito la fiducia ed allora le richieste di parcelle divennero numerosissime tanto da disciplinare l'assegnazione. Oggi quasi 50 ettari sono sotto cultura irrigua, divisi in 600 parcelle ognuna delle quali è affidata ad un indigeno Cape famiglia. Trenta pozzi danno acqua sufficiente per la irrigazione di tutta la zona. Il sollevamento viene fatto col sistema a noria a trazione animale. Il prodotto ricavato da ogni parcella è di proprietà dell'indigeno coltivatore che ne dispone come meglio crede. Sono quindi 600 famiglie che traggono dalla agricoltura i mezzi di sussistenza.

Fra le provvidenze di vario genere annoveriamo la distribuzione di indumenti alle famiglie più bisognose e la istituzione del collegio bambini e bambine abbandonati. Dopo avvenuto lo spostamento delle popolazioni e dopo la organizzazione del Campo di concentramento si osservò che un rilevante numero di adolescenti, nella quasi totalità orfani di uno o di entrambi i genitori viveva nel più completo abbandono, senza la protezione di alcuno, affidati solo alla carità pubblica. Questo stato di fatto non poteva essere trascurato dal Governo che provvide immediatamente al ricovero, al mantenimento e all'educazione di queste anime derelitte. Cinquecento di esse furono ricoverate (375 bimbi e 125 bimbe). Sul principio il ricovero fu costituito da un attendamento, posto nelle vicinanze della Stazione Ferroviaria e prospiciente all'edificio scolastico nell'attesa che si costruisse un apposito immobile. I bimbi e le bimbe ricoverate furono vestiti a nuove e rifocillati con vitte speciale costituita da un thè e pane la mattina; una minestra di pasta o riso (invertita) condita a mezzo <sup>oggiorno;</sup> e alla sera con un pezzo di pane.

Due volte la settimana (lunedì e venerdì) vi è l'aggiunta di un pezzo di carne. Si pensò subito alla loro educazione. Era questo, del resto, lo scopo principale della istituzione del Colleggio.

Ampliato come si è precedentemente detto l'edificio scolastico i bimbi e le bimbe furono avviati a scuola ove i bimbi ricevevano anche lezioni pratiche di agricoltura, alla zona orticola, e le bimbe lezioni di taglio e cucito, in apposita aula scolastica. Si curò anche la loro educazione fisica con l'assegnazione di un sott'Ufficiale insegnante di ginnastica. S'è nota la precocità dei bimbi indigeni, la loro spigliata intelligenza, il senso spiccato di assimilazione. Cosicché i risultati ottenuti non potevano essere più lusinghieri.

A distanza di un anno i bimbi e le bimbe hanno fatto rapidi progressi e nella scrittura come nelle lezioni teorico-pratiche di agricoltura e giardinaggio e nel cucito. Ma dove si sono avuti progressi sorprendenti fu nella educazione fisica sì da destare meraviglia fra la popolazione metropolitana ed indigena di Bengasi il giorno 5 giugno, in occasione della ricorrenza dello Statuto, per la esibizioni di esercizi collettivi davanti a S.E. il Vice Governatore e alle più alte Autorità della Colonia. Esercizi identici a quelli che squadre ginnastiche nazionali eseguono negli stadi della Madre Patria in occasione di concorsi ginnici. Attualmente i bimbi e le bimbe dell'accampamento trovansi alla spiaggia di Suani el Achuan (Carcara) unitamente a quelli del Colleggio di Sidi Ahmed el Magrun per una cura balneo-elioterapica. All'uopo è stata istituita una colonia marina con servizi annessi. Alla fine della stagione i bimbi rientreranno nella nuova sede, dotata di ogni confort moderno.

L'edificio è costituito da due corpi di fabbricati in comunicazione per mezzo di un cancello. In quello antistante alloggiavano i bimbi in tre grandissime camerate capace ognuna di 125 posti mentre nell'altro restavano le bambine, in una sola camerata della stessa capienza. Appositi locali sono adibiti a lavatoi per i bimbi e le bambine, sul sistema di quelli usati nelle caserme militari. Anche le latrine sono costruite sul sistema militare. Un locale con

doccia per i bimbi ed uno per le bimbe completano i servizi igienici. Due ampi cortili, sistemati a giardino servono per la ricreazione dei bimbi e delle bimbe. I ranci vengono consumati in appositi locali coperti. I servizi di cucina sono annessi al primo corpo di fabbricato, ve si trovano anche i magazzini viveri, quelli per materiale vario, le legnaie nonché gli alloggi del personale addetto ai vari servizi del *Collegio*. Nel reparto bimbe vi sono delle aule per lezioni di cucito e tessitura già forniti dell'occorrente. Un corpo di guardia, disimpegnato dagli stessi ricoverati, all'ingresso dell'edificio regola l'entrata e l'uscita.

I ricoverati (uomini e donne) sono divisi in plotoni e in squadre rispettivamente comandati da Capi squadra e Capi plotoni, tratti tra gli elementi che per età, per istruzione, per spiccata intelligenza emergono su gli altri.

La disciplina e l'andamento dei servizi interni è direttamente affidata al sott'Ufficiale di ginnastica che ne risponde personalmente verso il Delegato Circondariale. Come vedesi una organizzazione e una disciplina a carattere prettamente militare.

Da questa breve rassegna che abbiamo fatto di Soluk, emerge chiaramente quanto sviluppo organizzativo, edilizio, agrario e commerciale abbia apportato in quel centro del sud bengasino il concentramento delle popolazioni Auaghir Abid ed Orfa. Attrezzatura che con l'affermarsi sempre più della normalizzazione del territorio della Colonia non potrà che consolidarsi e svilupparsi specie se schiudendosi le vie della colonizzazione terriera, Soluk si affermerà come centro agricole non soltanto per la bontà agrologica delle sue terre già note ai metropolitani ed agli indigeni nelle annate piovose, ma per la ricchezza del dell'acqua del sottosuolo e per la vicinanza a Bengasi con la quale è collegata e dalla strada ferrata e da quella ordinaria.

#### AGENZIA DISTRETTUALE DI SIDI AHMED EL MAGRUN

La località di Sidi Ahmed el Magrun fu prescelta come luogo di concentramento delle popolazioni Braasa e Dorsa per le medesime con-

dizioni che sussistevano per Soluk e cioè: facilità di approvvigionamento trovandosi detta località a metà strada giusta tra Bengasi ed Agedabia, lungo la grande arteria costiera del sud bengasino e della sirtica. Abbondanza di acqua nel sottosuolo sufficiente per i bisogni di circa 15 mila persone, possibilità di pascolo per il bestiame delle popolazioni. Facilità di protezione dal lato strategico in caso di incursioni predoniere.

Le popolazioni Braasa e Dorsa tolti dal loro territorio del Gebel Barone concentrate a Butraba, località posta a 15 chilometri da Teera verso Tolmetta. Il 29 ottobre 1930 fu iniziata la marcia di spostamento nel sud bengasino con destinazione a Sidi Ahmed el Magrun ove la colonna, composta di circa undicimila persone, con relativo bestiame, giunse l'8 novembre successivo.

La località di Sidi Ahmed el Magrun era, allorché giunsero le popolazioni, rappresentata da un "Marabutto" che dava il nome alla località.

Una vasta pianura completamente steppica, da secoli non più coltivata, ove solo il pascolo cresceva in discreta abbondanza e che dava la possibilità di vita al bestiame che vi pascolava. A qualche centinaio di metri dal "Marabutto" si notavano i resti di un ricovero ove tempo prima i gregari del nucleo irregolare di polizia di Soluk dislocati in quell'immensa pianura per la sorveglianza del bestiame degli Auaghir che vi pascolava, ~~combinata~~, con i propri quadrupedi durante la notte.

Prescelto il punto ove l'accampamento doveva sorgere si iniziò subito la sua costituzione secondo i criteri già esposti. Nell'ex ricovero si attendè la truppa di protezione. Anche l'Ufficio di Governo ed il Funzionario addetti rimasero per qualche tempo sotto la tenda in attesa che fosse costruita una apposita costruzione.

Dopo 5 giorno dall'arrivo, e con un lavoro diurno e notturno, veramente encomiabile, l'accampamento era già costituito. Esso sorge ad ovest del "Marabutto" a circa 500 metri da esso, nelle vicinanze dei pozzi sufficientemente ricchi di acqua per i bisogni della popolazione. Essa comprende 2590 tende con 10197 anime tutti appartenenti alle tribù Braasa e Dorsa, compreso il distaccamento di Suani el Achuan (Sarcoura) per i lavori orticoli e precisamente:



a Sidi Ahmed el Magrun -

Tribù Brassà, 1018 tende, 1349 uomini, 1542 donne, 795 bambini, 480 bambi-  
ne. Complessivamente 4300 anime.

Tribù Dorsa, 1018 tende, 1324 uomini, 1936 donne, 762 bambini, 502 bambine.  
Complessivamente 4534 anime.

Distaccamento di Suani el Achuan -

Tribù Brassà, 134 tende, 224 uomini, 127 donne, 62 bambini, 90 bambine.  
Complessivamente 521 anime.

Tribù Dorsa, 220 tende, 315 uomini, 325 donne, 164 bambini, 102 bambine.  
Complessivamente 926 anime.

In totale nell'accampamento 10197 anime con 2390 tende.

Sotto l'accampamento si pensò alla istituzione dei relativi servizi.

La prima costruzione fu l'Ufficio di Governo sotto temporaneamente  
in una baracca in legno, con annesso alloggio per il funzionario. Oggi  
essa è sede della Stazione RR. CC. Ma contemporaneamente altre opere sor-  
gevano specialmente quelle di carattere sanitario. Fu costruito quindi  
l'ambulatorio medico-chirurgico con annessa infermeria con 24 letti  
per l'importo di L. 75.000. Si pensò alla costruzione di un Tribunale  
Sciarnitese per le risoluzioni delle controversie fra indigeni per le  
ammontare di L. 55.300. La istituzione di un edificio scolastico ~~fu~~  
~~stata~~ grande utilità dato il rilevante numero di bambini. Essa costru-  
zione comprende 6 aule scolastiche con annessi alloggi per insegnanti,  
la spesa fu di L. 90.000. Poiché anche per Magrun il Governo provvedeva  
alla distribuzione di cereali, a simiglianza di quanto veniva fatto a  
Soluk, si dovette anche costruire un magazzino per deposito di detti  
cereali, per l'ammontare di L. 14.900.

Poiché la costruzione in legno quale sede degli Uffici non si ap-  
parecchiava sufficiente dato lo sviluppo continuo che prendeva Magrun fu  
provveduto alla costruzione di un nuovo grande edificio che oltre a  
contenere gli uffici dell'Agensia Distrettuale, contiene anche l'al-  
loggio dell'Agente e una foresteria. La spesa fu di L. 200.000. La  
vecchia sede fu destinata come già detto, a Comando della Stazione RR.  
CC. Ma poiché mancava in essa una camera di sicurezza, fu adattato alle  
scopo uno dei vani, con una spesa di L. 1.500.

Per il ricovero degli automobili necessari all'ordinario servizio

dei trasporti di materiali, derrate, ecc. venne costruita un apposito Garage per l'importo di L. 14.990. Si pensò anche a sistemare convenientemente i Capi quartiere, come a Soluk. Le quattro costruzioni entro l'accampamento più quella per il funzionario indigeno addetto agli uffici dell'Agencia costarono complessivamente L. 14.968,50. Le continue infrazioni che si verificavano da parte degli indigeni alle disposizioni vigenti davano luogo a quotidiani arresti. Da qui la necessità della costruzione di un carcere per l'ammontare di L. 42.000. I quadrupedi dell'Arma dei RR. CC. come quelli del gruppo di irregolare polizia, per mancanza di appositi locali, vivevano all'addiaccio e pertanto si riscontrò necessario la costruzione di una scuderia. La spesa fu di L. 55.300. Poiché la macellazione avveniva all'aperto con mezzi contrari ad ogni più elementare igiene, la costruzione di un macello fu anch'essa ritenuta necessaria. La spesa ascese a L. 14.965. Ma contemporaneamente altri bisogni sorgevano quale la costruzione di una Moschea tanto implorata dalle popolazioni. L'ammontare della spesa fu di Lire 55.000. Per la costruzione di letamai e latrine entro l'accampamento furono spese L. 11.000. Per la escavazione di due pozzi entro l'accampamento, ritenuti necessari per evviare il pericolo che la popolazione rimanesse senz'acqua in caso di guasto agli impianti di sollevamento alle sorgenti principali, la spesa ammontò a L. 14.900. Ma altre necessità costruttive si imponevano e fra esse la costruzione, analoga a quella di Soluk, per il ricovero dei bimbi e delle bimbe orfani. La spesa fu di L. 295.000.

Ma assieme a questa costruzione si dovette anche provvedere alla istituzione di un ambulatorio ivi annesso, spesa che ammontò a lire 14.970. Per la recinzione di detto Collegio fu erogata la somma di L. 14.990. Assieme alle costruzioni demaniali sorgevano, in pari tempo, molteplici costruzioni private specialmente da parte di commercianti per l'esercizio dei propri negozi. L'assegnazione di aree relative veniva fatta secondo un piano di ampliamento già in precedenza studiato. Cosicché con le strade che pian piano sorgevano si manifestò la necessità di sistemarle convenientemente. All'uopo si spesero L. 8.000. Così per la costruzione dei relativi marciapiedi e per l'alberatura stradale si erogarono complessivamente L. 24.990.

Il bisogno della popolazione sentito di procurarsi della verdura aveva indotto il Governo, dietro parere di questo Commissariato di ripristinare i giardini di Suani el Achuan lungo la zona orticola di Caroura. Furono, pertanto distaccati le trecentocinquantaquattro tende di cui si è fatto cenno. Ciò importò, come conseguenza, la costruzione di immobili per i relativi servizi. Si provvide quindi alla costruzione di un alloggio per il personale metropolitano, distaccato in detta località, comprendente anche un posto fisso dei RR. CC. La spesa assommo a L. 940 lire. Un posto di medicazione a Suani el Achuan era quanto mai necessario per le cure ed i pronti soccorsi agli indigeni eretolani. Il costo fu di L. 968,50. Essendo Suani el Achuan distante dall'attendamento di Magran circa 10 chilometri e perciò per accedervi occorreva transitare per due chilometri attraverso la già grande secca della Cirenaica, che va intesa sotto il nome di "saline di Caroura", che si estende da nord a sud per una lunghezza di quasi 15 chilometri e per una larghezza variabile da uno a due chilometri e mezzo, fu giocoforza costruire una strada attraverso questo tratto nel senso della maggiore lunghezza della secca per assicurare le comunicazioni specie durante l'inverno risentendo la secca stessa l'influenza del mare e quindi soggetta all'allagamento durante i periodi di alta marea. La spesa fu di L. 80.000.

Come notasi per Magran si verificò una intensità di sviluppo edilizio superiore a quella di Soluk poichè mentre quest'ultimo era prima del concentramento delle popolazioni già centro esistente e con una certa attrezzatura a Sidi Ahmed el Magran letteralmente nulla esisteva e si dovette quindi tutto organizzare e costruire.

Le provvidenze sanitarie adottate dal Governo per le popolazioni di Magran furono identiche a quelle degli altri accampamenti e specialmente a quelle di Soluk e pertanto si richiama quanto a riguardo fu detto per quest'ultimo centro. Qualche caso epidemico di tifo o influenzale venne immediatamente soffocato dalle energiche misure sanitarie e profilattiche immediatamente adottate. Lo stato sanitario si è mantenuto sempre buono. Le mortalità e le nascite normali.

Il servizio sanitario è affidato ad un Ufficiale medico in servizio civile, coadiuvato da personale metropolitano e indigeno.

Per le provvidenze economiche attuate dal Governo per procura

re alle popolazioni Braasa Dorsa i mezzi di sussistenza vanno ricor-  
date quelle dell'attuazione del programma stradale nel sud bengasino  
e nella sirvica. Poiché le condizioni dei Braasa-Dorsa erano presso-  
chè identiche a quella degli Abid-Orfa, concentrati a Soluk, si pensò  
ad avviare quasi 1500 <sup>operai</sup> che vennero scaglionati, in un primo momento,  
lungo il tronco Sidi Buraui-Sidi Ahmed el Magrun e ultimato che fu  
questo tratto spostati a sud per la costruzione di altri tronchi ver-  
so Agedabia. Tale provvidenze sussistono ancora, sebbene il numero de-  
gli operai si sia ridotto alla metà ed infatti attualmente circa 700  
operai lavorano in territorio di Agedabia per la ultimazione de li ul-  
timi tronchi stradali della grande arteria costiera Bengasi-El Aghéila

I cereali a scopo di mantenimento vengono somministrati in misu-  
ra media di circa 50 quintali al giorno agli inabili al lavoro, ai  
vecchi ed ai disoccupati. Pure a Magrun la distribuzione viene fatta  
ogni decade e col sistema delle tessere, come a Soluk.

Le condizioni economiche dei Braasa e dei Dorsa non sono flori-  
de sussistendo le identiche ragioni accennate per gli Abid e gli Orfa  
di Soluk.

Per migliorarne le condizioni si pensò anche per Magrun alla  
istituzione di orti. All'uopo si prestava una floridissima zona costie-  
ra quella cioè di Suani el Achuan, tempo addietro, coltivata dagli  
Auaghir di Soluk. Si ripristinarono i vecchi pozzi, moltissimi altri  
furono scavati dagli setsei ortolani data la pochissima profondità  
della falda idrica variabile da 80 centimetri a due metri. Anche qui  
a cura dell'Ufficio Agrario la zona fu divisa in parcelle ognuna del-  
le quali affidata a un indigeno capo famiglia. Attualmente 354 orti-  
celli con altrettanti pozzi in piena efficienza esistono a Suani el  
Achuan per una estensione di circa 30 ettari. La bontà del terreno e  
la ricchezza di acqua, la presenza di numerose palme e di piante va-  
rie fruttifere, ha fatto diventare quella zona, nello spazio di pochi  
mesi una delle più belle della Colonia. I prodotti vanno a totale be-  
nificio degli interessati indigeni che ne fanno commercio. Nè più nè  
meno come a Soluk.

In quanto alle provvidenze di vario genere esse sono identi-  
che a quelle di Soluk, specificate a pagina 21 della presente relazio-  
ne, anche per quanto riguarda la istituzione del Colleggio bambini da

to che a Magrun si era osservato lo stesso fenomeno di Soluk dei bimbi abbandonati che vivevano della carità pubblica. L'edificio di recente costruito è pressochè identico sia come ampiezza che dal lato architettonico di quello di Soluk e contiene i medesimi servizi. Pertanto per la loro descrizione si fa riferimento alle pagine 22 e 23. In più vi è annessa una scuola di Arti e Mestieri, istituzione che ancora non sussiste per Soluk. I locali sono stati recentemente arredati con tutto il materiale e macchinari occorrenti. La scuola comprende le seguenti sezioni: maschili, falegnami, fabbri, calzolari, tessitori; e le femminili: tessitrici, cuoitrici e tagliatrici. Le spese per l'impianto di detta scuola ammontarono a L. 110 mila.

I bimbi ricoverati in esso Colleggio sono 500 (in numero identico a quello di Soluk) e cioè 375 maschi e 125 femine. Per quanto riguarda la organizzazione, la disciplina, la istruzione, il vitto ecc. vale quanto si è detto per il Colleggio di Soluk alle pagine 21, 22 e 23. Anche i bimbi di Magrun destarono l'ammirazione fra la popolazione di Bengasi in occasione dello Statuto. Impeccabili negli esercizi collettivi di ginnastica essi dimostrano spiccata intelligenza e senso non comune di assimilazione intellettuale. Tanto è vero che i risultati avutasi quest'anno nella scuola non potevano essere migliori. La popolazione scolastica comprende oltre 500 alunni dei quali circa 400 del Colleggio non potendo gli altri cento frequentare per insufficienza di età.

Anche Magrun è destinato a diventare, col fissarsi della popolazione uno dei più bei centri agricoli del sud bengasino, per la bontà dei suoi terreni che danno messi abbondanti nelle annate piovose e per la ricchezza della falda idrica. Anche dal lato commerciale è destinato a sicuro avvenire trovandosi esso a metà strada tra Agedabia e Bengasi e essendo luogo di sosta di tutti gli automozzi che trafficano in detta arteria.

Questa succinta relazione valga a dimostrare quanto ardua e intensa sia stata l'opera di questo Commissariato per ottemperare alle disposizioni date dal Governo, da due anni a questa parte, per l'organizzazione e per la possibilità di vita di tutte le popolazioni concentrate nel territorio di giurisdizione. Ma gli sforzi siventano lie-

vi quando la finalità è raggiunta ed essi l'avvalorano e la rendono più preziosa. Questo Commissariato ritiene di avere ottemperato, nel modo migliore al compito affidatogli e se per caso qualche mancanza fosse stata riscontrata ciò non si deve addebitare che alle circostanze che si sono verificate durante lo svolgimento del programma petendo il Governo essere sicuro che da parte di tutto il personale non è mancata quella dedizione completa al servizio, quella buona volontà tanto indispensabile e quella ubbidienza cieca agli ordini per in raggiungimento dello scopo.

IL COMMISSARIO REGIONALE



# صور

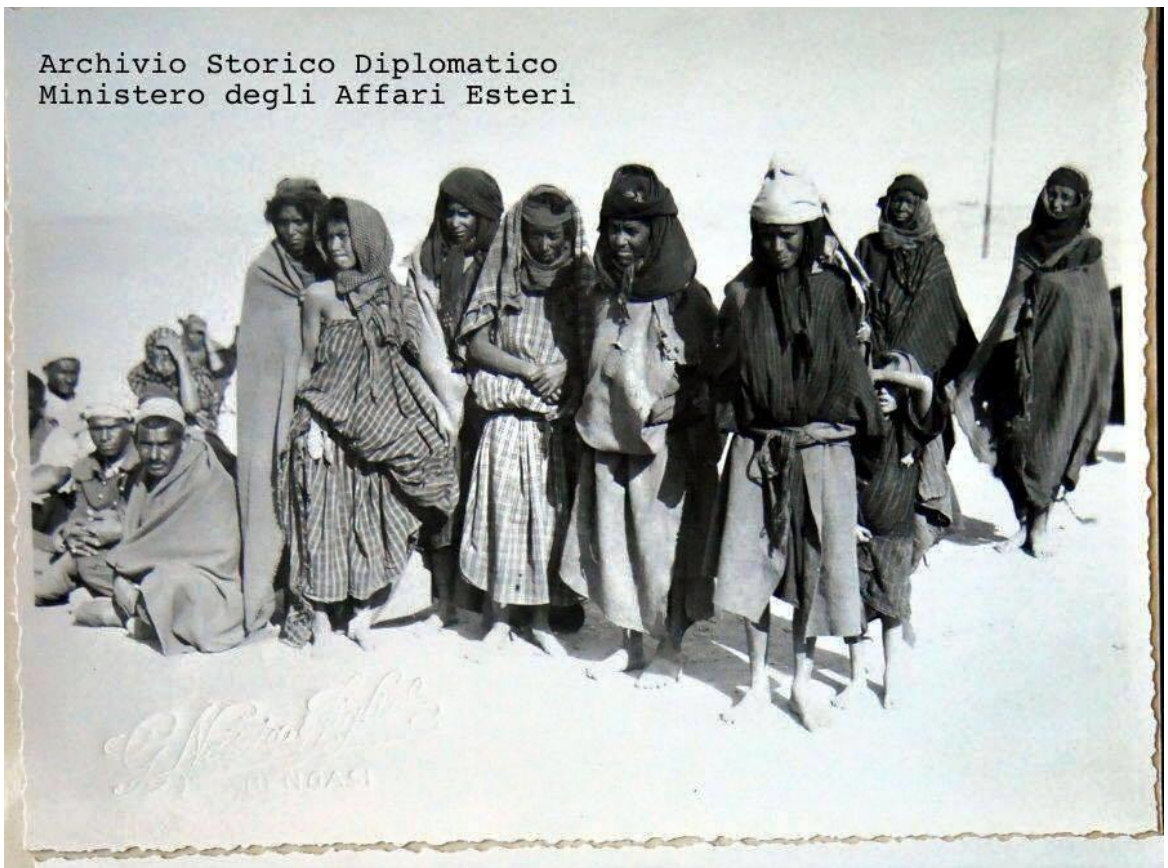


هذه الصورة مهداة من د. بوبكر البكري للمشهد الذي تم فيه إعدام شيخ الشهداء وقائد المجاهدين عمر المختار بمعتقل سلوق صباح يوم 16 سبتمبر 1931م.

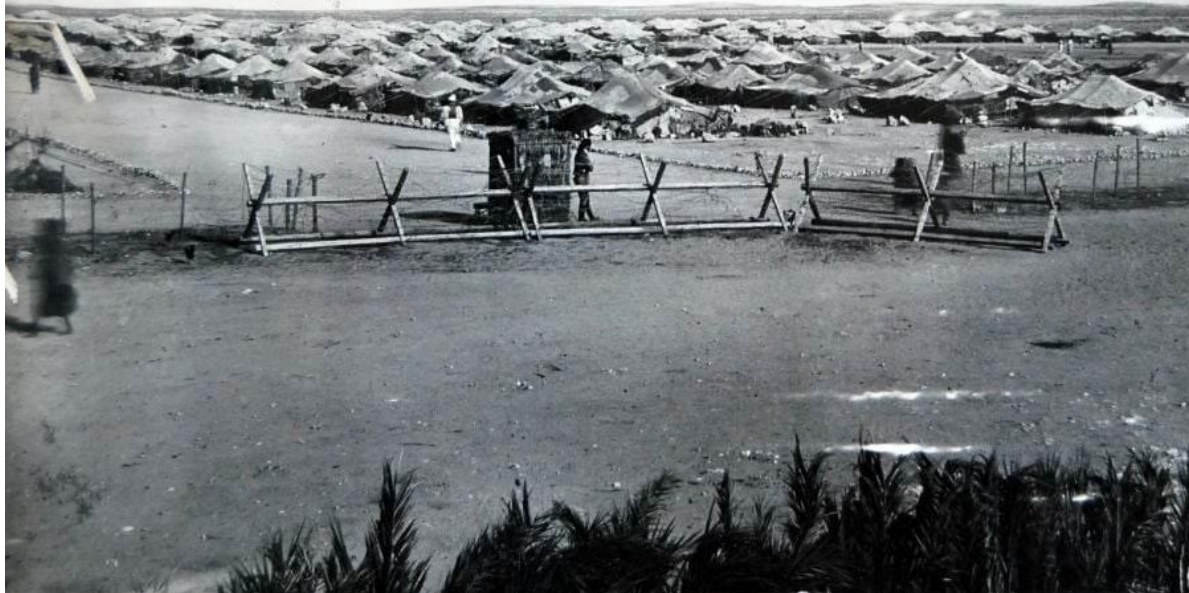
Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri



Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri



Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri



Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri

.....e a Magrun

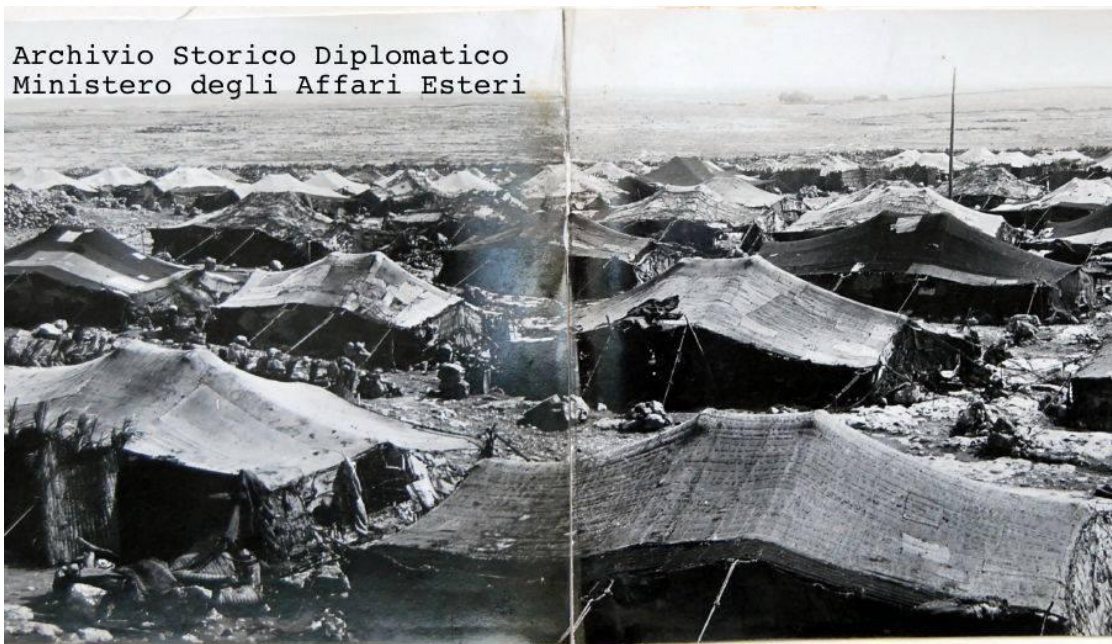
Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri





*Accampamento Sidi Kalifa*

Archivio Storico Diplomatico  
Ministero degli Affari Esteri



*Accampamento Coefia*



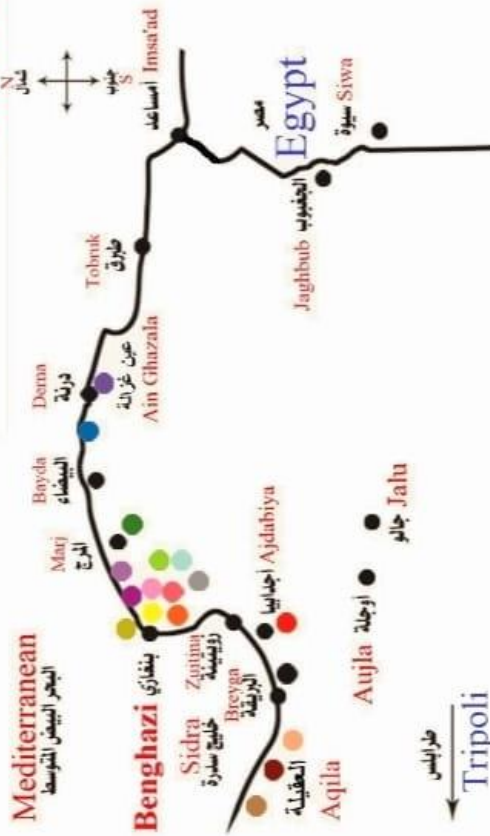
وثيقة إيطالية : جدول وخريطة يبينان مخيمات الاعتقال في  
برقه و عدد المعتقلين بها 1930-1933



## معقلات الفاشست الطليان لأهل برقة

### Main Fascist Concentration Camps in Cyrenaica

1930-1933



الى	من	Camp name:	مكان المعتقل
1933	1930	Ajdabiya	برقة - اجدابيا
1933	1930	Ain Ghazala	برقة - عين الغزالة
1933	1930	Sousa	برقة - مرسى سوسة - ابولونيا
1933	1930	Marj	برقة - المرج
1933	1930	Besher	برقة - بشر
1933	1930	Karakora	برقة - كركورة - بنغازي
1933	1930	Kuifia	برقة - الكهيفية - بنغازي
1933	1930	Derna	برقة - درنة
1933	1930	Deriyana	برقة - دريانية - بنغازي
1933	1930	Noufliya	برقة - النوفلية
1933	1931	Abiyar	برقة - الأبيار - بنغازي
1932	1930	Aqila	برقة - العقيلة
1933	1930	Qouarsha	برقة - القوارشة - بنغازي
1933	1930	Breyga	برقة - مرسى البريقة
1933	1930	Magroon	برقة - سيدي حمد المقرون - بنغازي المقرون
1933	1930	Sidi Khalifa	برقة - سيدي خليفة - بنغازي
1933	1930	Soluq	برقة - سلوق - بنغازي
1933	1930	Swani Ikhwan	برقة - سواني الأخوان - بنغازي
1933	1930	Tikka	برقة - سواني تيككا - بنغازي

المجموع: 19 معتقل حسب المصادر الإيطالية

According to Italian sources: there were a total of

19 Fascist Concentration Camps in Cyrenaica.

الكفرة  
Kufra

مركز السلام

مركز بناء السلام وإدارة الأزمات  
بنغازي

Salam Centre for Peace Building & Crisis Management  
Benghazi.



تصميم فوج نجم

Designed by Faraj Najem, 2023

## حكومة برقة ( الايطالية) . المفوض الإقليمي بنغازي

### المحتوى

تقرير عن معسكرات الاعتقال (مخيمات) ل 'المواطنين' وضع في عام 1930 من قبل حكومة برقة. في تقرير 30 صفحة - بالإضافة إلى بعض المعلومات العامة - واستشهد ويصف مجالات دريانه ، الكويفية ، القوارشة ، سواني الترية ، الابيار ، سلوق ، سيدي أحمد المقرون ومفرزة له من سواني الاخوان (كركور)، و "الكليات" (مخيمات للأطفال الأيتام) في سلوق وسيدي أحمد المقرون. مرفق التقرير ألبوم من 32 صور لحجم 13X18 و 4 صور بانورامية من معتقلات دريانه ، سيدي خليفة، الكويفية وسواني الترية .

